



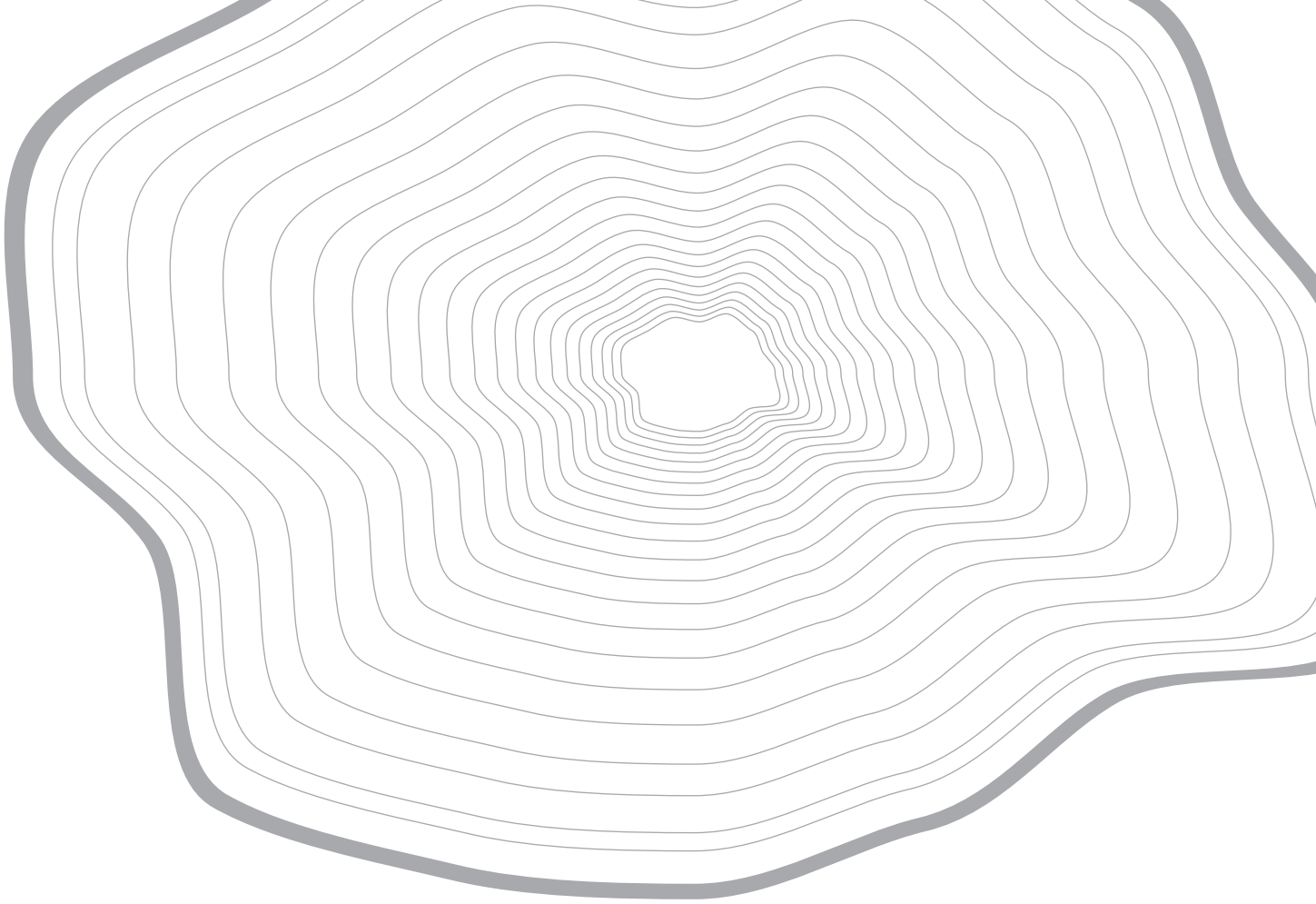
صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين




صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى



المحتويات

نبذة عن المصرف	8
أهم المؤشرات السنوية	9
أعضاء مجلس الإدارة	10
أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	20
أعضاء فريق الإدارة التنفيذية	22
تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين	24
رسالة الرئيس التنفيذي	27
مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة	28
تقرير الحوكمة الإدارية	32
إدارة المخاطر والالتزام	44
المسؤولية الاجتماعية	47
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	50
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	52
القوائم المالية الموحدة	54
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	58



تقوم الأشجار بإنتاج حلقة جديدة في كل عام. فتتشكل حلقة جديدة في الجذع بين الحلقة الأكثر حداثة ولحاء الشجرة. مما يتسبب في زيادة سمك جذع الشجرة. وتخبرنا هذه الحلقات بعمر ومدى قوة الشجرة وهو الأمر الذي بالإمكان مقارنته بعملية ابتكار أفكار جديدة ومن ثم العمل على تطبيقها على أرض الواقع من خلال الاستراتيجية التنفيذية والتي تعود بدورها بالنفع على عملاء مصرف السلام كافة.

رؤيتنا

أن نصبح قوة إقليمية مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمختلف القطاعات المستهدفة.

رسالتنا

- أن نصبح مصرفاً متكاملاً يوفر خدمات مالية إسلامية شاملة.
- أن نخلق حضوراً قوياً في عدد من البلدان المختارة.
- أن نبني ونشكل اسماً تجارياً رائداً في عالم الصيرفة الإسلامية.
- أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمرينا ومساهمينا بناء على رغباتهم الاستثمارية ونسبة المخاطر المستهدفة.

متطور - متنوع - مختلف

يعد مصرف السلام-البحرين الذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً له مصرفاً إسلامياً ذو طابع متطور ومتنوع ومختلف.

ثمة عوامل رئيسية تساهم في إضفاء ميزة على خدمات المصرف ومنها:

- قاعدة متينة من رأس المال المدفوع.
- وجود نخبة من كبار المؤسسين والمساهمين.
- فريق إداري على درجة عالية من الكفاءة والخبرة.
- قاعدة حديثة لإدارة نظم المعلومات.
- أنماط متكاملة من الخدمات التجارية التي تشمل الودائع وخدمات التمويل والمنتجات الاستثمارية.
- حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات الخاصة للعملاء وتتسجم مع الشريعة الإسلامية
- التزام وثيق بالمسؤولية التجارية والاجتماعية.

تأسس مصرف السلام-البحرين في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين وبدأ بممارسة نشاطه التجاري في 17 أبريل 2006، وفقاً للمبادئ الإسلامية والإجراءات التنظيمية بالمصارف الإسلامية والتي يحددها مصرف البحرين المركزي .

ولقد أدرج المصرف في بورصة البحرين في 27 أبريل 2006 ومن ثم في سوق دبي المالي في 26 مارس 2008. ويتشكل فريق العمل الإداري من مهنيين على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل من ذوي الخبرات العالمية في قطاعات مصرفية ومالية مختلفة. يدعم هذا الفريق قاعدة حديثة من تقنية المعلومات عالية الجودة وبيئة عمل ذكية ومتطورة.

في 2009 من السنة الثالثة من التأسيس، استحوذ المصرف على حصة 90,31% من أسهم البنك البحريني السعودي، وبذلك فقد ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 120 مليون دينار بحريني إلى ما يقارب 200 مليون دينار بحريني (530 مليون دولار أمريكي) وبأصول إجمالية تجاوزت 2 مليار دولار أمريكي.

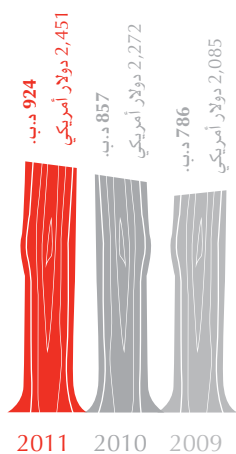
يلتزم المصرف بتطبيق المعايير العالمية للحوكمة وأفضل الممارسات المصرفية مع الحرص على العمل بأعلى درجات الأمانة والشفافية والنزاهة.

كما يبدي المصرف التزاماً مماثلاً بدوره كمؤسسة وطنية مختصة تسعى جاهدة لإضفاء قيمة على الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية التي يستثمر ويعمل فيها.

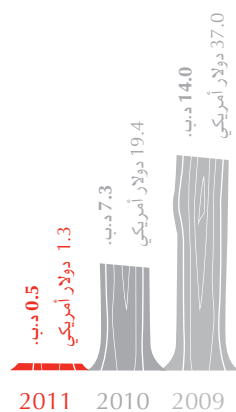


قاعدة قوية من
رأس المال المدفوع

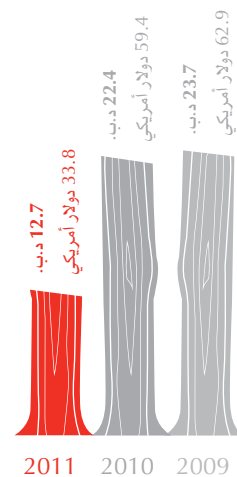
المؤشرات المالية الرئيسية



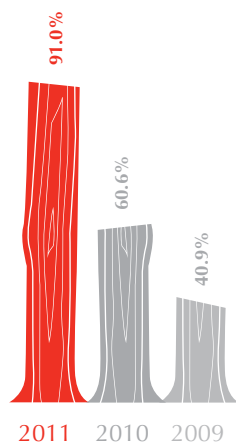
مجموع الأصول (مليون)



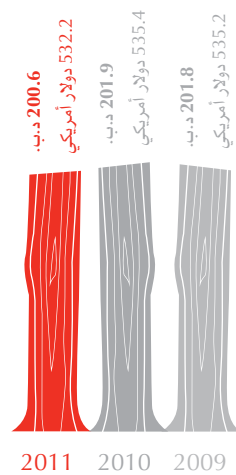
صافي الأرباح (مليون)



إجمالي الإيرادات التشغيلية (مليون)



نسبة التكلفة إلى الدخل



إجمالي حقوق المساهمين (مليون)

توجهنا رؤيتنا نحو النجاح – أعضاء مجلس الإدارة

سعادة محمد علي العبار



سمو الشيخة حصة بنت
خليفة آل خليفة

سلمان صالح
المحميد

حبيب أحمد قاسم

حمد طارق الحميضي

تيرنس د. ألن



الشيخ عبد الإله
كعكي

فهد سامي الإبراهيم

مصام بن عبد القادر
المهيذب

يوسف عبد الله تقي

أحمد جمال جاوة



خالد أحمد العشار



نمهد الطريق نحو الأمام – أعضاء مجلس الإدارة

سعادة محمد علي راشد العبار

رئيس مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 17 أبريل 2006

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

نهاية دورة العضوية: 20 مارس 2012

سعادة محمد العبار هو العضو المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار العقارية، وهي الشركة العالمية لتطوير العقارات ومقرها دبي. العبار عضو مجلس إدارة هيئة دبي للاستثمار والتطوير، والتي تعتبر الذراع الاستثماري لحكومة دبي، وعضو مجلس إدارة مجموعة نور للاستثمار التابعة لمجموعة دبي التي تقدم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. العبار حائز على شهادة البكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال من جامعة سياتل الأمريكية، ويعمل بشكل قريب مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة، حيث أنه يبدي اهتماماً خاصاً إلى الإصلاح التعليمي والإسكان. ولكونه محباً للرياضة، يرأس السيد العبار هيئة الإمارات للغولف.

السيد حبيب أحمد قاسم

نائب رئيس مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 17 أبريل 2006

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

يرأس السيد حبيب قاسم مجلس إدارة شركة المهد للاستثمار، وشركة البحرين لمخلوطات الحديد، وشركة البحرين لتوريد وتوزيع الكهرباء، وشركة كابيتال غروث مانجمنت، وشركة كواليتي واير برودكتس. كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة مدرسة المهدي. وقد شغل السيد حبيب قاسم منصب وزير التجارة والزراعة بحكومة مملكة البحرين من 1976 إلى 1995. كما شغل منصب عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من العام 1997 إلى 2007.

الشيخ عبد الإله محمد صالح كعكي

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 15 فبراير 2010

نهاية دورة العضوية: 20 مارس 2012

لدى الشيخ عبد الإله كعكي خبرة تربو على 35 عاماً في مجال المصارف والتجارة والصناعة وهو رئيس مجلس الإدارة للشركة السعودية للتجارة العالمية والتسويق، وشركة أمك الخليج للاستثمارات والتوكيلات العالمية المحدودة، وشركة المتحدون الخليجية للتصنيع، وشركة داينا العربية المحدودة في المملكة العربية السعودية. ويرأس مجلس الإدارة لعدد من الشركات في جمهورية مصر العربية منها شركة النوبارية لإنتاج البذور، وشركة النيل للاستثمار والتنمية السياحة والعقارية، وشركة طنطا للكتان والزيت، والمتوسط للمنتجات الزراعية (مابكو). كما أنه عضو مجلس إدارة فاعل في عدد من الشركات المصرية منها الشركة السعودية للاستثمارات العربية، والشركة المصرية السعودية للاستثمار السياحي والعقاري، وشركة لاكتو مصر، وشركة أسمنت الجوف وشركة مارش السعودية للوساطة في التأمين وإعادة التأمين بالمملكة العربية السعودية. الشيخ عبد الإله خريج اقتصاد من جامعة الولايات المتحدة الدولية من ولاية كاليفورنيا - الولايات المتحدة.

نمهد الطريق نحو الأمام – أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

سمو الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل خليفة

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

تعتبر سمو الشيخة حصة عضواً ناشطاً من العائلة المالكة في مملكة البحرين. حازت سمو الشيخة حصة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1998 وشهادة الماجستير في السياسة الاجتماعية والتخطيط عام 2002 وكلاهما من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، كما حازت على شهادة الماجستير في تمويل التنمية 2010 من جامعة لندن. سمو الشيخة حصة خريجة يونغ انتربرايس، جونيور اشيفمينت في المملكة المتحدة وانضمت إلى المجلس الأعلى للمرأة عام 2001 كعضو في اللجنة الاجتماعية. ومنذ 2004 وهي عضو دائم في مجلس الإدارة. أسست سمو الشيخة حصة في عام 2005 مؤسسة "أنجاز البحرين" والتي تعتبر مؤسسة عالمية تعمل على إعداد الشباب البحريني للنجاح في الاقتصاد العالمي وتشغل حالياً منصب المدير التنفيذي للمؤسسة. بخبرتها ودورها الناشط في التعليم وتطوير مهارات المرأة الشابة، تم دعوتها كمتحدثة وعضو في اللجنة الاستشارية في مناسبات مختلفة من بينها المجلس الأعلى للمرأة في الأمم المتحدة في جلسته التاسعة والأربعون، والإجتماع الإقليمي للمنندى الاقتصادي العالمي في 2005 ومؤتمر القيادة العالمية في الإمارات العربية المتحدة في 2006.

السيد عصام بن عبد القادر المهيدب

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 17 أبريل 2006

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

يشغل السيد عصام المهيدب منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات عبد القادر المهيدب وأولاده إلى جانب عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات التي تستثمر في مجالات مختلفة مثل البنوك، التأمين، السلع الاستهلاكية سريعة الحركة FMCG، قطاع التجزئة، قطاع البناء والتشييد، القطاع الصناعي، العقار والتطوير العمراني ومن بينها شركة إعمار الشرق الأوسط، الشركة المتحدة للسكر، أموال الخليج، شركة تبريد السعودية، شركة سينثومر الشرق الأوسط، شركة نستله، شركة داماس، الشركة الأولى للتطوير، شركة دبي للمقاولات، شركة اتحاد الخليج للتأمين، شركة الماسا العالمية بكندا، شركة دناتا الكويت، الشركة السعودية للثروة السمكية، شركة صافولا للأغذية، شركة العزيزية بنده المتحدة، شركة اللطيفية للتجارة والمقاولات، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتعليمية منها صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، مجلس إدارة شركة الخدمات التعليمية (تعليم) بجامعة الامير محمد بن فهد، عضو مؤسس لكلية الامير سلطان لذوي الإعاقة البصرية بجامعة الامير محمد بن فهد بالدمام، صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات بالدمام.

السيد سلمان صالح المحميد

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 15 فبراير 2010

يشغل السيد سلمان المحميد منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين، ونائب رئيس مجلس إدارة جريدة دار البلاد، والعضو المنتدب والممثل عن ملاك الشركة العالمية للفنادق في البحرين جلوبال اكسبرس وموفتيك. وقد شغل سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحريني السعودي فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، اللجنة الاستثمارية، كما شغل منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق وبكالوريوس في الإدارة من جامعة القاهرة.

نمهد الطريق نحو الأمام – أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد فهد سامي الإبراهيم

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

تلقي شهادة البكالوريوس في الإعلام من جامعة أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية 2000. كما نال درجة ماجستير إدارة أعمال من كلية ماستريخت للإدارة في عام 2008، بالإضافة لحصوله على شهادة من جامعة هارفارد عن برنامج الإدارة العامة (GMP) في عام 2011. لدى السيد فهد الإبراهيم خبرة تفوق على 12 سنة في مجال العمل الاحترافي، ويقوم حالياً بالعمل في مجموعة إدارة الثروات الدولية في بيت الاستثمار العالمي "جلوبال" ك نائب رئيس أول، حيث لعب دوراً فعالاً في زيادة الأصول المدارة واعتبر مشاركا أساسياً في تأسيس إحدى أهم المجموعات الرائدة في إدارة الثروات في المنطقة.

تم تقيوضه في أوائل عام 2010 ليشغل منصب المسئول التنفيذي الأعلى بالإجابة في بيت الاستثمار العالمي "جلوبال" – السعودية للنصف الأول من السنة، حيث تمكن من تسيير العمليات في المملكة العربية السعودية وفرض مكانة للشركة في السوق السعودية، كما لعب دوراً كبيراً في زيادة الأصول التي تديرها الشركة وكذلك إيرادات العمليات في السعودية.

بدأ السيد الإبراهيم عمله مع "جلوبال" في قسم التسويق، ثم شغل فيما بعد مناصب تطوير الأعمال في إدارات صناديق الاستثمار التي تركز على الاستثمارات البديلة، بما فيها صناديق التحوط والصناديق العقارية والاستثمارات الخاصة. عمل السيد الإبراهيم قبل انضمامه لبيت الاستثمار العالمي "جلوبال" في مؤسسة حكومية لمدة سنتين تقريباً. إضافة إلى ذلك، فهو عضو في عدة مجالس إدارة في المجالات المالية والعقارية. تتضمن عضويته في مجلس الإدارة في شركة المزايا القابضة في الكويت بصفة نائب رئيس مجلس الإدارة والشركة الأولى لتداول الأوراق المالية ش.م.ك. – الكويت، ومصرف السلام – البحرين، وبيت الاستثمار – قطر، وبيت الاستثمار العالمي – السعودية، وعضو لجنة الاستثمار في صندوق ماكرو.

السيد حمد طارق الحميضي

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

يحمل السيد حمد الحميضي درجة البكالوريوس في علم الحاسوب وإدارة الأعمال، وتخرج من جامعة جورج واشنطن ولديه خلفية قوية في تقنية المعلومات والفهم التطبيقي لتكنولوجيا الإنترنت. لدى السيد الحميضي خبرة متنوعة في الاستثمارات المباشرة وصناديق التحوط، والعقارات والشركات التي على وشك الانطلاق. شغل عدة مناصب من مجلس الإدارة إلى محلل في شركات عدة وكان عضو مؤسس في مجلس إدارة العديد من الشركات، بما فيها شركة الشويخ للمشاريع العقارية (الكويت) وشركة إشراق العقارية (البحرين/الإمارات العربية المتحدة) وشركة الشعب القابضة (الكويت).

السيد أحمد جمال جاوة

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

نهاية دورة العضوية: 20 مارس 2012

خريج إدارة الأعمال وحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو. عمل السيد جاوة في مجلس إدارة مجموعة نوبافارك للفنادق السويسرية؛ ميرابوليس وهي شركة ترفيه متخصصة في إنشاء المرافق الترفيهية في فرنسا، ومجموعة تريكون وهي شركة لتداول الأوراق المالية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية. يشغل السيد جاوة منصب رئيس والرئيس التنفيذي، وعضو مجلس الإدارة في ستارلنج هولدنغ ليمتد، وهي مجموعة استثمار عالمية تتعامل مع الأسهم الخاصة والاستثمارات المباشرة في جميع أنحاء العالم. وهو أيضاً رئيس شركة المقاولات والتجارة، وهي شركة سعودية تشرف على الفرص الإستثمارية الأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط. والسيد جاوة هو عضو مجلس إدارة

نمهد الطريق نحو الأمام – أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

شركة إعمار العقارية، ويتأسس فيها لجنة الترشيح والمكافآت، بالإضافة إلى كونه عضو في لجنة التدقيق. وهو أيضا عضو مجلس إدارة شركة إعمار المدينة الاقتصادية ورئيس لجنة الترشيح والمكافآت. والسيد جاوة عضو في شركة إعمار-تركيا، وهو على قائمة مجلس إدارة إعمار-الهند وإعمار مصر وإعمار الشام، بسوريا. وهو عضو مجلس إدارة شركة ”راك للبتترول“. وقد تم تكريم السيد جاوة كواحد من القيادات العالمية للمستقبل من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في فبراير 2006.

السيد تيريس د. ألن

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

نهاية دورة العضوية: 20 مارس 2012

يتمتع السيد ألن بخبرة تزيد على 40 سنة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الخزينة. وهو مؤسس والعضو المنتدب لشركة الشركاء المتحدون للاستثمار ش.م.خ. وهي شركة تجارة مصرفية مقرها في دولة الامارات العربية المتحدة. لقد أمضى السيد ألن عدة سنوات في إدارة أعمال الصناديق الخاصة، حيث كان عضو مجلس إدارة لعدد من شركات إدارة الأصول والصناديق. وقد تم تعيينه في السابق كإستشاري للعديد من الحكومات والمؤسسات الإقليمية. وهو محكم مؤهل لدول مجلس التعاون الخليجي. كما أنه مؤلف للعديد من الكتب ويقوم بصورة مستمرة بكتابة المقالات للجرائد والمجلات عن مواضيع تتعلق بالتاريخ العسكري ومواضيع مالية ومصرفية.

السيد يوسف عبد الله تقي

عضو مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2008

بدء دورة العضوية: 18 أبريل 2009

السيد يوسف تقي محاسب قانوني معتمد وله خبرة واسعة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بدأها في عام 1983. وقد تقلد السيد يوسف تقي خلال حياته العملية مناصب عالية في عدد من المؤسسات في مملكة البحرين. وقبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل كنائب العضو المنتدب لبيت التمويل الكويتي في مملكة البحرين، وتولى مسؤولية الإشراف على تأسيس بيت التمويل الكويتي في ماليزيا. وقد أمضى قبل ذلك 20 سنة لدى شركة أرنست ويونغ، قدم خلالها خدمات مهنية متميزة للكثير من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تبوأ خلالها أعلى المناصب والتي كان آخرها منصب الشريك حيث كان مسئولاً عن تقديم خدمات التدقيق والاستشارات للمؤسسات المالية الإسلامية. ويشغل السيد يوسف تقي حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة) وشركة أمار القابضة ش.م.ب (مقفلة) وهي شركات تابعة للمصرف كما أنه عضو مجلس إدارة في بنك الإسكان ومصرف السلام-الجزائر وشركة أمنيوم البحرين وشركة تضامن كابيتال.

أعضاء جدد بمجلس الإدارة

أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية في 20 من مارس الماضي انتخب مساهمو المصرف 11 عضواً لمجلس الإدارة للدورة القادمة ومدتها ثلاث سنوات. وقد عقد مجلس إدارة مصرف السلام-البحرين الجديد اجتماعه الأول في مبنى المصرف في 5 أبريل 2012 وتم خلاله انتخاب سمو الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل خليفة رئيساً لمجلس الإدارة والسيد حمد طارق الحميضي نائباً للرئيس لدورة جديدة مدتها ثلاث سنوات.

وبالتالي، تم تعيين الأعضاء الجدد التاليين للدورة الجديدة بدءاً من 20 مارس 2012:

السيد حسين محمد الميزة

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 20 مارس 2012

يعتبر حسين محمد الميزة من أشهر الشخصيات في منتدى المصارف الإسلامية وشركات التكافل الإسلامي. في شهر ديسمبر 2006 اختار المؤتمر العالمي الثالث للمصارف الإسلامية الذي عقد في البحرين السيد حسين محمد الميزة أفضل شخصية مصرفية إسلامية لعام 2006. وفي عام 1975م، وبعد تخرجه من جامعة بيروت العربية بدأ حياته العملية في بنك دبي الإسلامي الذي أمضى فيه 27 عاماً حيث لعب دوراً ريادياً في تحسين وتطوير خدمات المصرف. ويشغل السيد حسين الميزة حالياً منصب عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام-السودان، نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام-الجزائر، عضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، رئيس اللجنة الفنية لرابطة شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية، رئيس مجلس الإدارة لشركة أميتي للخدمات الصحية، نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية الإمارات التعاونية - دبي، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة ليدر كابيتال، عضو مجلس الإدارة لجمعية الإمارات للتأمين ورئيس مجلس الإدارة لشركة نواة للاستثمار.

السيد محمد عمير بن يوسف

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 20 مارس 2012

يحمل السيد محمد عمير بن يوسف درجة الماجستير في العلوم من جامعة القاهرة ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية وإدارة الأعمال من جامعة الإمارات، العين. ويشغل السيد محمد عمير بن يوسف حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة عمير بن يوسف، رئيس مجلس الإدارة لمصرف السلام-السودان، رئيس مجلس الإدارة لمصرف السلام-الجزائر، رئيس مجلس الإدارة لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، الرئيس التنفيذي لمجموعة بن عمير القابضة. وهو كذلك الرئيس التنفيذي لمجموعة المتحدة للاستثمار والرئيس التنفيذي لمجموعة الإمارات الوطنية.

نمهد الطريق نحو الأمام – أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد سالم راشد سعيد المهدي

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 20 مارس 2012

يشغل السيد سالم المهدي حالياً منصب المستشار بمكتب العضو المنتدب في جهاز أبوظبي للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة بنك تونس والإمارات، نائب رئيس مجلس الإدارة بشركة أبوظبي القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة إعمار العقارية، وعضو مجلس الإدارة بمصرف السلام-السودان، وعضو مجلس الإدارة بمصرف السلام-الجزائر ونائب رئيس مجلس الإدارة لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان).

السيد عدنان عبد الله البسام

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء دورة العضوية: 20 مارس 2012

السيد عدنان عبد الله البسام هو محاسب قانوني معتمد ويحمل درجة البكالوريوس في الإدارة تخصص محاسبة من مجلس ولاية أوريغون لعلوم المحاسبة. وترجع خبرته في المجال المالي والاستثماري إلى عام 1994. ويشغل السيد عدنان البسام حالياً نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة البسام للاستثمار، وعضو مجلس الإدارة في كل من مصرف الأردن الإسلامي، بنك البركة – السودان، شركة استيراد للاستثمار، كاييفست، ورئيس مجلس الإدارة لشركة مجمع المحرق التجاري. وقبل انضمامه لمجلس الإدارة كان السيد عدنان البسام قد عمل لدى شركة إيرنست ويونغ وبنك البحرين الإسلامي تقلد فيهما العديد من المناصب.

السيد خالد أحمد عبد الله العشار

أمين سر مجلس الإدارة

يمتلك خبرة إدارية تمتد إلى ما يقرب من 27 عاماً. فبالإضافة إلى عمله في القطاع الحكومي تدرج السيد العشار في المناصب الإدارية في القطاع المصرفي حيث عمل في إدارة العمليات في بنك البحرين والكويت ثم انتقل إلى إدارة العمليات في المؤسسة العربية المصرفية ثم شغل منصب مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية في مركز السيولة. ويتمتع السيد خالد العشار بخبرة واسعة في مجال تأسيس المصارف الإسلامية حيث ساهم في تأسيس مركز إدارة السيولة.

أ. د. حسين حامد حسان

رئيس الهيئة

الدكتور حسين حامد حسان حائز على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر في القاهرة، ودرجة الماجستير في الفقه المقارن، والدبلوم في القانون المقارن (وكلاهما يعادلان درجة الدكتوراه) من المعهد الدولي للقانون المقارن بجامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو حائز أيضا على درجة الماجستير في الفقه المقارن والدبلوم في الشريعة والقانون الخاص من جامعة القاهرة، ودرجة الليسانس في الشريعة من جامعة الأزهر. يرأس الدكتور حسين حامد حسان هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمصارف الإسلامية. كما يرأس الدكتور حسين أيضا مجمع الفقه الإسلامي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في المجلس الأوروبي الإسلامي للبحوث والاستشارات في دبلن، أيرلندا، وخبير في اتحاد المصارف الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية.



أ. د. علي محيي الدين القرّة داغي

عضو الهيئة

الدكتور علي القرّة داغي حائز على درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون، ودرجة الماجستير في الشريعة والفقه المقارن من جامعة الأزهر بالقاهرة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة بغداد بالعراق، وشهادة في الدراسات الإسلامية التقليدية تحت إشراف أصحاب الفضيلة العلماء في العراق، وهو أيضا خريج المعهد الإسلامي في العراق. والدكتور علي عضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات المالية، وعضو أيضا في أكاديمية الفقه الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجلس الأوروبي الإسلامي للإفتاء والبحوث، والاتحاد الدولي للعلماء المسلمين، واللجنة الاستشارية الأكاديمية بمركز الدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد - المملكة المتحدة وله العديد من المؤلفات والبحوث حول مواضيع تشمل أشكال التمويل الإسلامي، والفقه، والزكاة، والاقتصاد الإسلامي.



أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (تتمة)

الشيخ عدنان عبد الله القطان

عضو الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضاً رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضاً خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية والأسرية بوزارة العدل.



د. محمد عبد الحكيم زعير

عضو وأمين الهيئة

الدكتور محمد زعير حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية (اقتصاد)، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية، والدبلوم العالي في الدراسات الإسلامية. والدكتور عبد الحكيم عضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من المؤسسات المالية كما تشمل خبراته السابقة العمل لمدة 18 سنة لدى بنك مصر المركزي، كما شغل أيضاً مناصب مختلفة منها رئيس إدارة الرقابة الشرعية في بنك دبي الإسلامي.



يغطي اللحاء جذع الشجرة وهو أحد أبرز الأجزاء التي تمكننا من تحديد كل ما يتعلق بالشجرة. وتتفاوت مزايا الجذع في كثير من الأحيان بشكل ملحوظ بين الجزء السفلي من الجذع وأعله باختلاف أنواع الأشجار. ومما لا شك فيه بأن الجذع هو الجزء الأهم لإنتاج الأخشاب في الشجرة. نحن في مصرف السلام ندرك الحثيات العلمية المؤدية إلى هذه الظاهرة وبالتالي نعكس هذا الإدراك على كافة أعمالنا وحلولنا التطويرية التي تشكل فارقاً إيجابياً لصالح عملائنا.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الخلق والمرسلين

، وبعد،

أيها الإخوة والأخوات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي والقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، والتي تشمل القوائم المالية للمصرف وشركته التابعة له البنك البحرينى السعودي ش.م.ب. (ويعرفان معا بـ "المجموعة"). غني عن البيان ما شاهده عام 2011 من أحداث، فقد كان حافلاً بالكثير من الاضطرابات والتحديات بالنسبة للمؤسسات العاملة في السوق بسبب فترة الأحداث وعدم الاستقرار في البحرين، فضلاً عن عدم الاستقرار والقلقل التي شهدتها بعض الدول العربية بدءاً بتونس في أواخر عام 2010 وصولاً إلى ما يحدث اليوم في سوريا وإيران، مما أثر ذلك بشكل سلبي على البحرين والمنطقة بأسرها، إلى جانب ذلك شهدت أوروبا، أيضاً، فترة من الاضطرابات المالية التي سرعان ما تم تداركها من قبل الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمواجهة مشكلة الديون التي تعرضت لها عدد من الدول الأوروبية.

كما أنه وحتى الآن لم تظهر بعد أية بوادر دائمة للانتعاش في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ففي الوقت الذي لوحظ بعض التحسن الطفيف في البيانات المتعلقة بالقوى العاملة في الولايات المتحدة، أخذ الاقتصاد يموولكن بشكل محدود، فقد كانت الديون الخارجية تأخذ في التضخم مع استمرار العجز التجاري لهذه الدول في التناقص بشكل متزايد. وفي الجانب الآخر، لم تتلقى أخبار إيجابية بشأن القارة الآسيوية، حيث أخذت الاقتصادات الرئيسية لدول فيها مثل الصين والهند في الإعلان عن انخفاض في معدلات النمو والصادرات، فضلاً عن أن بيانات الصناعة في هذه الدول قد أظهرت انكماشاً ملحوظاً. ويبدو أن الركود الاقتصادي الذي بدأ في أواخر عام 2008 في الولايات المتحدة قد أخذ في الاتجاه شرقاً ولم يكد يترك أي اقتصاد دون أن يتأثر به، بإستثناء أستراليا.

على الرغم من هذه الظروف الصعبة التي اجتاحت السوق فقد تمكنت المجموعة من تحقيق نمو باهر في إجمالي الموجودات، حيث شهدت إرتفاعاً من 856.6 مليون دينار بحريني (2.3 مليار دولار أمريكي) في 31 ديسمبر 2010 إلى 923.9 مليون دينار بحريني (2.5 مليار دولار أمريكي) أي بزيادة قدرها 67.3 مليون دينار بحريني (178.6 مليون دولار أمريكي) أي ما يعادل نسبة 8% مقارنة بما كانت عليه في 31 ديسمبر 2010. وتعزى هذه الزيادة في الموجودات إلى النمو في المحفظة الائتمانية والاستثمارات التي عززتها زيادة في ودائع العملاء من 532 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2010 إلى 598 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2011. وقد تسببت الأوضاع الاقتصادية السائدة، وأحوال أسواق المال في حدوث انخفاض ملموس في تقييمات الموجودات خلال العام.

ففي حين انخفض الدخل التشغيلي الإجمالي بنسبة 43% مقارنة بالدخل الإجمالي في عام 2010 فقد زاد الدخل من الأنشطة المصرفية الرئيسية التي تمثل المعاملات المصرفية الإسلامية للأشخاص وللقطاع التجاري بنسبة 10%. أن النتائج التشغيلية لعام 2011 لم تأتي وفقاً لتوقعاتنا، إذ حققنا ربحاً صافياً قدره 0.3 مليون دينار بحريني.

لقد انتهجنا أسلوباً محافظاً للغاية في احتساب التغيرات في القيمة العادلة لمحفظتنا الاستثمارية، حيث استمر أسلوب المحافظ في إدارة التكاليف خلال عام 2011 مع انخفاض مصاريف التشغيل بنسبة 14.5% في عام 2011.

من جهة أخرى، نجحت المجموعة في تمديد عملية استئجار الطائرة بوينغ 777-200 إي آر مع الخطوط الجوية الماليزية لفترة أخرى مدتها 7 سنوات. وكانت هذه المعاملة واحدة من أهم معاملات الأسهم الخاصة في قطاع الطيران التي دخل فيها البنك، ولا زالت هذه المعاملة الاستثمارية تقدم عائداً مجزية للمستثمرين مع البنك. كما ان المجموعة تمكنت من تسجيل نمو بنسبة 18% في محفظة التمويل بما يؤكد استمرار جهود البنك في زيادة اهتمامه بمبادرات الأعمال المصرفية لقطاعي الأفراد والمؤسسات.

وفي إطار مبادرتها لدعم نمو مؤسسات القطاع الخاص في مملكة البحرين فقد أبرمت المجموعة اتفاقية مع "تمكين"، ترمي هذه الإتفاقية إلى تقديم تسهيلات مصرفية وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية إلى مؤسسات القطاع الخاص.

في إطار التوجهات المقررة من الجهات الرقابية للحد من تخفيض حجم التعامل والتمويل في القطاع العقاري، فقد اتبعت المجموعة نهجاً متشدداً تجاه الاستثمار والتمويل في هذا القطاع. ويدرك كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمجموعة ضرورة عدم تركيز المجموعة على القطاع العقاري، لذلك فإن جميع المعاملات العقارية الجديدة تتعامل معها المجموعة بشكل انتقائي من أجل استغلال الفرص المتاحة في السوق أخذاً في الاعتبار توقعات المستثمرين فيما يتعلق بالعائد النقدي.

أما بالنسبة لعمليات الخزينة، فإن المجموعة تواصل العمل على توسعة شبكة تعاملاتها مع المؤسسات المالية الأخرى. كما واصلت المجموعة في عام 2011 إستمرارها كمقرضاً صافياً للنظام المصرفي بمجموع إقراض صاف بلغ 96 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2011 بالإضافة إلى

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (تتمة)

الاحتفاظ بمحفظة ضخمة من الصكوك الصادرة من مصرف البحرين المركزي المؤهلة لإعادة البيع والخصم. كما تتمتع المجموعة أيضاً، بمركز قوي من السيولة إذ بلغ معدل هذه السيولة نسبة 16% في 31 ديسمبر 2011. وهذا المعدل صاف من الودائع المستحقة للبنوك والودائع فيما بين البنوك، ويستثنى منه الصكوك الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

ويعتقد مجلس الإدارة أن التحديات التي تواجه القطاع المصرفي مازالت مستمرة ومن المتوقع أن يشهد عام 2012 المزيد من التحديات. وسوف يستخدم المجلس وإدارة المجموعة مبادرات رئيسية إضافة إلى الإطار الحالي القوي لإدارة المخاطر وقاعدة العملاء النامية لتحقيق نتائج أفضل في عام 2012. ويواصل مصرفكم البحث عن فرص جديدة للتملك على الصعيد المحلي بغية دعم النمو غير الذاتي وتحقيق رؤيته بأن يصبح واحداً من أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين استعداداً لإطلاق إستراتيجيته للتوسع على الصعيد الإقليمي. ويطمح المجلس وإدارة المجموعة إلى أن تحتل المجموعة موقعها بصفتها أكبر مصرف إسلامي في البحرين في الأعوام المقبلة. وتتمتع مجموعتنا بقدرتها على إتمام صفقات ذات حجم أكبر بالاعتماد على ما يتوفر لدى المجموعة من سيولة وفيرة وقاعدة رأسمالية قوية.

أما على صعيد الأداء المالي، فقد شهد العام المالي 2011 انخفاضاً في صافي الأرباح من 7.2 مليون دينار بحريني في عام 2010 إلى صافي أرباح قدرها 0.3 مليون دينار بحريني في عام 2011 عائدة إلى حاملي أسهم المصرف. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 12.7 مليون دينار بحريني (في عام 2010: 22.4 مليون دينار بحريني) بينما بلغت المصروفات التشغيلية 11.6 مليون دينار بحريني (في عام 2010: 13.6 مليون دينار بحريني).

الإيرادات المستبقاة وتخصيص صافي الدخل:

ألف دينار بحريني	الرصيد كما في بداية السنة
4,603	صافي الأرباح للسنة - 2011
312	التحويل إلى الاحتياطي القانوني
(31)	التبرعات الخيرية
(100)	التحويل من احتياطي الاستثمار
33,039	الرصيد كما في نهاية السنة
37,823	

حصة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا:

بمقتضى الشروط المنصوص عليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي فإن حصص أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا في أسهم مصرف السلام - البحرين ش.م.ب. وتوزيع الأسهم كما في 31 ديسمبر 2011 كما يلي:

2011/12/31	أسهم أعضاء مجلس الإدارة
125,688,928	أسهم أعضاء الإدارة العليا
511,268	
126,200,196	

بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس لعام 2011 ما مجموعه 65.000 دينار بحريني.

النسبة المئوية من مجموع الأسهم	عدد الأسهم	عدد المساهمين في العام 2011	المتداولة	النسبة المئوية للأسهم المملوكة:
أقل من 1%	941,294,918	23,141	62.88	
1% إلى أقل من 5%	384,735,107	14	25.70	
أكثر من 5%	171,033,800	1	11.42	
المجموع	1,497,063,825	23,156	100.00	

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (تتمة)

الجنسية	نسبة الأسهم
البحرين	11.4%

المساهمون الذين يملكون أكثر من 5% :
شركة غلوبال مينا ماكرو فند ش.م.ب.

في الختام يتقدم أعضاء مجلس الإدارة بخالص التقدير والامتنان لقيادة مملكة البحرين ووزاراتها ولمصرف البحرين المركزي وهيئة دبي للخدمات المالية، والبنوك المراسلة، ولعملائنا، ومساهميننا وموظفي المجموعة على دعمهم ومساهماتهم جميعاً منذ تأسيس المجموعة وتطلع إلى استمرار دعمهم ومساندتهم في العام المالي 2012.



محمد علي راشد العبار
رئيس مجلس الإدارة

4 مارس 2012
المنامة، مملكة البحرين



واجه القطاع المصرفي في البحرين سنةً صعبةً أخرى في العام المالي 2011. وعلى الرغم من التقلبات الإقليمية والعالمية، واصلنا تركيزنا على زيادة حجم ميزانيتنا العمومية. ويسرني أن أعلن أننا قد استطعنا التقدم وتحقيق مستوى من الربحية، وإن كانت بسيطة، متبوعة بنمو بنسبة 8% في إجمالي موجوداتنا من 856.6 مليون دينار بحريني (2.3 مليار دولار أمريكي) إلى 923.9 مليون دينار بحريني (2.5 مليار دولار أمريكي) من خلال توسعة محفظة التمويل والأنشطة الاستثمارية المتنوعة، شاملةً محفظة الصكوك.

ركزت المجموعة على توسعة قاعدة ودائعها وأعمالها المصرفية التجارية من خلال النجاح بتحقيق زيادة صافية في ودائع العملاء بلغت قيمتها 66 مليون دينار بحريني خلال العام المالي. وبموازاة ذلك كرست المجموعة العام 2011 لتنفيذ مبادرات رئيسية منها تجهيز البنية التحتية لمصرف السلام-البحرين والبنك البحرينى السعودى، بالإضافة إلى زيادة انتشار المجموعة عبر افتتاح فروع جديدة. وأسست المجموعة حاليًا قاعدة صلبة لتقدم من خلالها منتجات وخدمات جديدة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها منها منتج "تيسير" للتمويل الشخصي الذي شهد إقبالاً جيداً في السوق. كما تعمل المجموعة على تنفيذ عدد من المبادرات الجديدة الجذابة خلال العام القادم.

واصلت المجموعة منهجيتها الحريصة في ممارسة النشاط المصرفي واعتمدت على قدراتها الأساسية في عمليات الإقراض. كما التزمت المجموعة بإدارة المخاطر بحرص في منح تسهيلات التمويل الجديدة والاستحواذ على الاستثمارات. واتبعت المجموعة سياسة صارمة في تقديم تسهيلات التمويل والاستثمار في القطاع العقاري بما يتوافق مع توجيهات السلطات الإشرافية للرقابة على هذه الموجودات.

حققت المجموعة أرباحاً صافية للعام 2011 بلغت 0.3 مليون دينار بحريني مقارنةً بما مجموعه 7.2 مليون دينار بحريني في العام 2010. وعلى الرغم من أن النتائج التشغيلية كانت دون التوقعات، غير أن المجموعة أثبتت قدرتها على خفض المصروفات التشغيلية في ظل الأوضاع الصعبة بنسبة 14.5%. كما عملت على توسعة محفظة صكوكها السائلة ذات النوعية العالية في إطار الجهود التي تبذلها لتنويع مصادر دخلها.

وتأكيداً على التزام المجموعة بتسمية اقتصاد المملكة وبنيتها التحتية، جددت المجموعة تركيزها على دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودخلت في شراكة مع "تمكين" لدعم مشاريع القطاع الخاص في عدد من المجالات.

حافظت المجموعة على نسبة عالية لكفاية رأس المال بلغت 24.9% في نهاية العام المالي (2010 : 24.7%) مقارنة بالحد الأدنى الإلزامي الذي يفرضه مصرف البحرين المركزي والبالغ 12%. ومن المتوقع أن يؤدي مركز سيولتنا القوي بنسبة 16% (2012 : 24%) وقاعدتنا الرأسمالية الصلبة إلى تعزيز ميزتنا التنافسية وتمكيننا من تنفيذ خطط توسعتنا والاستحواذ على استثمارات جديدة محلياً وإقليمياً.

سوف يحمل العام المقبل بلا شك صعوبات جديدة حيث إن الاقتصاد العالمي يسير نحو التعالي من تأثيرات الأزمة المالية ببطء أكبر من التوقعات الأولية، غير أنني على ثقة من أن المجموعة قادرة على مواجهة هذه التحديات وتلبية توقعات عملائها ومساهمتها. كما أن إدارة المجموعة ومجلس إدارتها على ثقة أيضاً من أن المجموعة قادرة على أن تصبح أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين في غضون السنوات القادمة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص الامتنان لحكومة مملكة البحرين وقيادتها الرشيدة وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وبقيادة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وبمساندة ودعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى على الدعم المتواصل لتعزي النهضة والنمو الاقتصادي في البحرين. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع موظفي مصرف السلام-البحرين والبنك البحرينى السعودى على جهودهم وتفانيهم لتحقيق هذا النجاح المتواصل. كما أشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي على الدعم القوي والإرشادات البناءة. وأخص بالشكر مساهمينا وعملائنا على تشجيعهم المستمر وثقتهم الدائمة.

يوسف عبد الله تقي

يوسف عبد الله تقي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

المناخ التشغيلي

بدأ العام 2011 بمعطيات إيجابية نسبياً حيث كان من المتوقع أن تظهر اقتصادات الدول المتقدمة بعض بوادر الانتعاش والتعافي من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. غير أن الأسواق المالية استمرت على مدى السنة تتأثر سلباً بعدم الإقبال على الاستثمار بفعل الأزمة التي سادت منطقة اليورو. كما أظهرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً بوادر انتعاش جزئي في العام 2011 بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي عموماً وعلى مشاريع البنية التحتية خصوصاً. غير أن المناخ التشغيلي استمر صعباً وكان القطاع العقاري وسوق الأسهم لا يزالان يعانيان من آثار الانهيار الذي شهده الاقتصاد العالمي في العام 2008.

وضعت دول مجلس التعاون الخليجي خطط تحفيز مالي للتشجيع على زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وعلى الأخص في مشاريع البنية التحتية الكبرى وعودة المصارف إلى استئناف نشاطها الإقراضي بعد تدنى معدلات النمو على مدى السنتين الماضيتين. تركزت جهود غالبية المؤسسات المالية الإقليمية على إعادة هيكلة ميزانياتها العمومية وتحسين وحدات أعمالها بهدف خفض تكاليفها التشغيلية في ظل مناخ تشغيلي صعب جداً.

وفي مواجهة تراجع معدلات الربحية وتدني نوعية موجودات بعض المؤسسات المالية الكبرى، استطاع القطاع المصرفي الخليجي المحافظة على سمعته ومكانته كعمود فقري للاقتصادات الوطنية في دول مجلس التعاون.

مناخ الأعمال

كان العام 2011 إحدى أكثر السنوات التي شهدت تحديات كبيرة للاستقرار السياسي في مملكة البحرين منذ أكثر من أربعة عقود. وقد نتج عن ذلك تأثيرات حادة على الشركات في السوق استمرت طيلة السنة. غير أن الكثير من العملاء قد حافظوا على ثقتهم بالنظام المصرفي البحريني، ما أدى إلى نمو ثابت في حجم ودائع العملاء واستقرار السيولة المالية.

وعلى الرغم من التقلبات التي سادت في قطاع الأعمال، واصلت المجموعة تركيزها على توسعة خدماتها المصرفية للأفراد، وافتتحت فرعاً كامل التجهيز في مجمع كونتري مول، ما أدى إلى تعزيز انتشار المجموعة وتوسعة قاعدة عملائها.

كما واصلت المجموعة الاستفادة من المزايا التي حققتها استحوادها على البنك البحريني السعودي، والذي تحول إلى مصرف إسلامي متوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وأصبحت المجموعة تملك الآن قاعدة قوية تتيح لها الاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المبتكرة.

الأداء المالي

حافظت المجموعة على مسار نموها رغم الصعوبات الكبيرة التي شهدتها القطاع المصرفي المحلي على مدى السنة. وقد نمت الموجودات الإجمالية للمجموعة بنسبة 8% (2010 : 9%) لتصل إلى 923.9 مليون دينار بحريني (2010 : 856.6 مليون دينار بحريني) مقارنةً بالسنة المالية السابقة. كما نمت محفظة التمويل بما مجموعه 44.3 مليون دينار بحريني (2010 : 43.9 مليون دينار بحريني) لتصل إلى 290.9 مليون دينار بحريني، بينما شهدت المحفظة الاستثمارية نمواً بسيطاً بلغ 3.3 مليون دينار بحريني (2010 : 27.7 مليون دينار بحريني) إلى 223.3 مليون دينار بحريني خلال السنة المالية. وارتفع حجم ودائع العملاء من 532 مليون دينار بحريني إلى 598 مليون دينار بحريني، ما يبرز مدى ثقة العملاء المتواصلة. وتراجع الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 43% (2010 : تراجع بنسبة 7%) إلى 12.7 مليون دينار بحريني (2010 : 22.4 مليون دينار بحريني)، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض قيم الموجودات والدخل من الرسوم والأتعاب، ما يعكس مدى الصعوبة في إيجاد الفرص الاستثمارية الجديدة. غير أن الدخل من عقود التمويل حقق نمواً بنسبة 18.9% (2010 : 59.1%). ونتيجة للتدابير المشددة التي اعتمدها المجموعة لتقليل التكاليف، انخفضت المصروفات التشغيلية للمجموعة بنسبة 14.5% مقارنةً بالسنة السابقة. وتم تجنب مخصصات إضافية لعقود التمويل المشكوك في تحصيلها بقيمة 0.65 مليون دينار بحريني (2010 : 1.5 مليون دينار بحريني). وسجلت المجموعة أرباحاً صافية بلغت 0.3 مليون دينار بحريني للسنة المالية 2011 (2010 : 7.2 مليون دينار بحريني) في ظل مناخ تشغيلي صعب جداً على المستويين المحلي والإقليمي.

مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة (تتمة)

كفاية رأس المال

لا تزال الكفاية المالية للمجموعة وفقاً للخطوط الاستراتيجية لاتفاق بازل 2 تمثل نسبة جيدة بلغت 24.90% (2010 : 24.7%) كما في نهاية السنة المالية مقارنة بالحد الأدنى الإلزامي البالغ 12% الذي يشترطه مصرف البحرين المركزي.

نوعية الموجودات

تواصل المجموعة منهجيتها الحريصة في اختيار الموجودات الجديدة للتمويل والاستثمار. ولذلك فإن أكثر من 84.3% (2010 : 91.0%) من محفظة موجودات التمويل مصنفة ضمن الفئة «المقبولة» بينما تم تجنب 2.15 مليون دينار بحريني (2010 : 1.51 مليون دينار بحريني) لتسهيلات التمويل التي استحققت وتأخر سدادها ولكن دون أن يكون مشكوكاً في تحصيلها، مع أن تلك الموجودات مغطاة بضمانات كافية. وقد تم تجنب هذه المخصصات بما يتماشى مع سياسة المجموعة الحريصة في إدارة المخاطر.

الأموال تحت الإدارة

استمرت مستويات السيولة المتاحة للاستثمار في المنطقة في الارتفاع بفعل زيادة أسعار النفط، غير أن الأفراد أصحاب الملاءة العالية في المنطقة استمروا في تحفظهم ولأسباب مبررة في توظيف الاستثمارات الجديدة في العام 2011. وقد حققت الأموال تحت الإدارة لدى المجموعة في نهاية العام المالي زيادة بلغت 6.6 مليون دينار بحريني (2010 : انخفاض بقيمة 12.6 مليون دينار بحريني) لتصل إلى 54.8 مليون دينار بحريني (2010 : 48.13 مليون دينار بحريني).

لقد استطاعت المجموعة على مدى الفترة القصيرة منذ تأسيسها إنشاء علاقات قوية مع مستثمرينا، قائمة على الثقة، والمهنية، والشفافية، تعززها قدرتنا على توفير فرص استثمارية فريدة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ونواصل العمل على تدعيم هذه العلاقات وتقويتها في المستقبل.

مجموعة الخدمات المصرفية

الخدمات المصرفية للشركات

واجهت الخدمات المصرفية للشركات سنة صعبة مع انكماش الاقتصاد البحريني بنسبة 1.4% لربع السنة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2011 نتيجة للأحداث التي أثرت على قطاع الأعمال في المملكة. غير أن الاقتصاد استطاع المحافظة على استمرارية نموه بفضل التدخل الحكومي وتحسين السيولة والإنفاق الحكومي الكبير، ولا تزال الحكومة تواصل تنفيذ أعمال التطوير الحيوية للبنية التحتية للمملكة. نمت أعمال الخدمات المصرفية للشركات خلال السنة بتحويل البنك البحريني السعودي إلى مؤسسة مالية إسلامية متكاملة. واستمرت المجموعة بتوفير الدعم والاستقرار لقاعدة عملائها الحالية، غير أن النوعية الائتمانية للتسهيلات الجديدة كانت لا تزال تعطى الأولوية القصوى. وتأكيدياً لالتزامنا بتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتنمية الاقتصاد المحلي، وقعت المجموعة خلال السنة ترتيبات مع تمكين لتقديم تسهيلات التمويل المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. يواصل فريق مديري العلاقات بالمجموعة العمل على إيجاد علاقات مميزة مع شركات محلية وعالمية وتدعيم العلاقات الحالية مع المؤسسات الكبرى في البحرين.

الخدمات المصرفية للأفراد

خلال هذه السنة المالية، أصبح البنك البحريني السعودي، وهو شركة تابعة للمجموعة، مصرفاً إسلامياً متكاملاً. وفي إطار تركيزنا على تنمية أعمال الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد، قامت المجموعة بتوظيف استثمارات كبيرة لتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لتقديم الخدمات للعملاء.

كما استمرت المجموعة في توسعة عملياتها المصرفية للأفراد، حيث قام البنك البحريني السعودي بافتتاح فرع جديد في مجمع كونتري مول في إطار شراكتنا الاستراتيجية مع هيئة الكهرباء والماء. وأصبحت شبكة الفروع ومكائن الصرف الآلي بمجموعة السلام تضم الآن 11 فرعاً كامل التجهيز و23 ماكينة صرف آلي موزعة في جميع أنحاء المملكة، لإتاحة قدر أكبر من السهولة والراحة في خدمة عملائنا.

مجموعة الخدمات المصرفية (تتمة)

الخدمات المصرفية للأفراد (تتمة)

ومع التركيز على تحسين خدمات العملاء، بدأت المجموعة بإجراء تحسينات شاملة لزيادة فعالية مركز الاتصال لخدمة العملاء على مدار الأربع والعشرين ساعة بما يتيح لهم الحصول الفوري على المعلومات والدعم فيما يتعلق بأي من منتجاتنا وخدماتنا المصرفية. كما يجري العمل أيضاً على اتخاذ تدابير أساسية لتقليص الفترة الزمنية التي تستغرقها الموافقة على منح تسهيلات التمويل الشخصية.

وفي إطار التزامنا بتلبية جميع الاحتياجات المصرفية لعملائنا، طرحت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال السنة عدداً من المنتجات المبتكرة، منها منتج "تيسير" المرن للتمويل الشخصي بالمرابحة والتي تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا للسيولة. ولا يزال هذا المنتج يحظى بإقبال جيد في السوق، وهو يعتبر أداة تمويل مريحة تعطي العملاء القدرة على شراء موجودات معمرة وتؤمن احتياجاتهم للسيولة لأغراض الزواج، والتعليم، والعلاج الطبي، والسفر، وما إلى ذلك. وتتيح منتجات ودائع الوكالة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، والتي تشمل "الوكالة بلس" و"الوكالة السهلة"، منافع متكاملة، ولا تزال تحظى بإقبال واسع وتحقق للعملاء معدلات أرباح على الودائع لأجل لفترات زمنية تتناسب مع جميع الاحتياجات. ويواصل عملاؤنا الاستفادة من العوائد المجزية على المدخرات الشخصية الشهرية لحساب "طيب" للتوفير، والذي يتيح للعملاء تحديد الفترة الزمنية لودائعهم، وسداد الأرباح عليها عند الاستحقاق.

والتزاماً بتوجهات مصرف البحرين المركزي، أعلنت المجموعة عن الانتهاء من تطبيق معيار رقم الحساب المصرفي الدولي (آبيان) المستخدم للحد من المخاطر والأخطاء في جميع الحوالات الإلكترونية المحلية والدولية.

إدارة الثروات

استمر التراجع في إقبال المستثمرين نتيجة لانعدام الثقة واستمرار حالة عدم اليقين في اتجاهات الأسواق، وواصل العملاء السعي إلى تحقيق الاستقرار في محافظهم المالية، غير أن إدارة الثروات بالمجموعة تمكنت من مواصلة تحقيقها للأداء الجيد على الرغم من هذه الصعوبات.

لا تزال نركز على تقديم منتجات جذابة وخدمات شخصية مبتكرة من خلال فريقنا من الخبراء المتخصصين في توظيف الاستثمارات. ويقوم فريق توظيف الاستثمارات انطلاقاً من مقر المجموعة في مملكة البحرين بعقد اجتماعات منتظمة مع المستثمرين لتقييم مدى إقبالهم على الاستثمار، وتفضيلاتهم لمزيج المخاطر إلى العوائد وتوفير حلول التمويل الشخصي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

الاستثمارات

تشكل حماية الاستثمارات عاملاً أساسياً في استراتيجية استثمار المجموعة في ظل الأوضاع المتقلبة السائدة في الأسواق. وتعتمد المجموعة منهجية حريصة في اختيار الاستثمارات الجديدة تتيح الحد من مخاطر التراجع والمحافظة على قيمة الاستثمارات، حيث تخضع جميع الفرص الاستثمارية المرقبة لمراجعة داخلية دقيقة ودراسات حرص واجب شاملة قبل عرضها على لجنة الاستثمار بالمجموعة. وتواصل فرقنا الاستثمارية في البحرين وسنغافورة البحث عن فرص استثمارية جذابة ومتنوعة وتقوم سنوياً بتحليل أكثر من مئة فرصة استثمارية إقليمية وعالمية.

نجح فريق الاستثمار بالمجموعة خلال السنة في تمديد عقد إيجار الطائرة بوينغ 200ER-777 التي تؤجرها المجموعة لشركة الخطوط الجوية الماليزية لسبع سنوات أخرى. وهذه الصفقة هي من أول صفقات المجموعة في استثمارات أسهم الشركات الخاصة في قطاع الطيران، ولا تزال تحقق عوائد مجزية لمستثمري المجموعة.

كذلك لا تزال المجموعة تحقق عائداً مجزياً لمستثمريها على استثمارها في تسهيلات التمويل المرهولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها لإعادة تمويل مشروع عقاري تجاري هام في قلب ضاحية كناري وارف بالحي المالي في لندن في العام 2010.

وتقوم شركة إدارة فنادق عالمية معروفة بإدارة استثمارات المجموعة في برج الصفاة وبرج الجوار، وهما برجين سكنيين تجاريين يبعدان بضعة أمتار عن بوابة الملك عبدالعزيز وتطل على الحرم الشريف محققة عوائد نقدية جارية ممتازة لمستثمرينا.

تأثرت استثمارات المجموعة في محفظة استثمارات متنوعة في شركات عاملة في الصين بالتداعيات السلبية التي يشهدها الاقتصادي الصيني، حيث يشير انخفاض معدلات النمو والصادرات وتراجع مؤشرات الصناعة إلى وصول تأثيرات أزمة الركود العالمية التي بدأت في العام 2008 إلى الشرق.

مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة (تتمة)

تقنية المعلومات

وفقاً لاستراتيجيات عمل المجموعة، تعمل إدارة تقنية المعلومات على إيجاد البنية التحتية لتقديم خدمات متميزة للعملاء ومساندة عمليات المجموعة مع المحافظة على المعايير العالمية لأمن المعلومات. قامت المجموعة خلال السنة بتوحيد القاعدة التقنية الأساسية لشركتها التابعة البنك البحريني السعودي مع مصرف السلام، ووضعت خارطة طريق لتوفير منصة متكاملة وموحدة للخدمات المصرفية الإسلامية في المستقبل القريب. تركز إدارة تقنية المعلومات على تحسين قدرة عملائنا على استخدام نظم تقنية المعلومات وتحسين البنية التحتية لتقنية المعلومات وضمان الالتزام بشروط السلطات الإشرافية ومتطلبات الرقابة الداخلية.

ضوابط الحوكمة وإدارة المخاطر

قامت المجموعة خلال السنة بتنفيذ مبادرات لتحسين المعرفة بضوابط الحوكمة وتطبيقها في المجموعة. ويشكل الالتزام بالقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي والقواعد الرقابية الأخرى عنصراً أساسياً في استراتيجية المجموعة.

قواعد التعرف على العملاء

تلتزم المجموعة بدليل قواعد وحدة الجرائم المالية بمصرف البحرين المركزي، والتي تشمل على أحدث أنظمة مكافحة غسيل الأموال المعمول بها في البحرين والتي تم وضعها مع المجموعة الخاصة للعمل المالي، وهي الهيئة الدولية المسؤولة عن وضع السياسات العالمية لمكافحة غسيل الأموال. تولي المجموعة أهمية كبيرة لفهم احتياجات عملائها وأنشطتهم المالية. وقد قامت بتنفيذ نظم رقابية على أعلى المستويات العالمية. وتجري المجموعة دراسات الحرص الواجب المطلوبة للتأكد من ممارسة أنشطة العملاء المالية بمراعاة القواعد الإرشادية الصادرة عن السلطات الإشرافية.

رأس المال البشري

تلتزم المجموعة بتطوير رأسمالها البشري، وترى في مواردها البشرية مصدر قوة وعنصر فعال من عناصر كفاءتها التنظيمية. تواصل المجموعة تركيزها على اجتذاب أعلى نوعية من المواهب والمهارات، وقد استطاعت تحقيق ذلك من خلال تحفيز الكفاءة في الأداء باعتماد نظم شاملة للتقييم والتعويضات، وتطوير موظفيها من خلال مبادرات التدريب. وتشجع المجموعة الحوار بين الموظفين والإدارة، وتقوم بتسهيل الحصول على التغذية المرتجعة من الموظفين سواء بشكل رسمي من خلال نظم التقييم، أو بشكل غير رسمي من خلال اللقاءات والفعاليات الاجتماعية. وتبقى الشفافية والتواصل عنصرين أساسيين لتفعيل هذا النوع من الحوار. وتعزز هذه المبادرات النسيج الثقافي المؤسسي وتسهم في تنمية قدرات المجموعة على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية. وفي إطار استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمجموعة لدعم الشباب وتنمية قوى عاملة قديرة للمستقبل، شارك 15 من الخريجين الجدد في برنامج التدريب الصيفي السنوي، والذي اشتمل على عدد من ورش العمل لتعريف الخريجين بالخدمات المصرفية الإسلامية ومساعدتهم على الربط بين معارفهم النظرية والخبرة العملية على رأس العمل. يشكل الموظفون البحرينيون 84% (82% في العام 2009) من 222 موظفًا (233 في العام 2009) يعملون في مكاتب البنك في البحرين وسنغافورة.

سياسة المجموعة

تلتزم المجموعة بتطبيق أعلى معايير الانضباط الأخلاقي المتمثل في تنفيذ ما يعلنه والإفصاح عن النتائج بدقة وشفافية ووفقاً للقوانين واللوائح التي تحكم عمله. وقد تبني مجلس إدارة المصرف هيكلية ثابتة لأعضاء مجلس الإدارة تعمل معاً ووفقاً للنظام الأساسي واللجان الإختصاصية الأخرى حيث تمنح تلك الجهات الإدارة صلاحيات لإدارة المجموعة.

مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة بمثابة القيادة الرئيسة للمصرف حيث يحدد الأهداف ويضع الاستراتيجيات اللازمة لتوجيه أنشطة المجموعة بما يكفل تحقيق تلك الغايات ويضطلع أعضاء المجلس بمهام رسم ملامح مستقبل المصرف، وحماية أصوله وصيانة سمعته، والتأكد من مدى ارتباط قراراتهم بمصالح المساهمين والإطار التنظيمي لعمل المصرف. ويضطلع أعضاء المجلس بواجباتهم بكل ما يتطلبه ذلك من مهارة وحرص وبما تمليه عليهم مسؤوليات المؤتمنين عليها. وهم بذلك مسؤولين عن أداء المجموعة أمام المساهمين الذي يستطيعون عزلهم من مناصبهم.

إن مهمة المجلس الرئيسة تتمثل في الإدارة الرشيدة والفعالة لشؤون المصرف من أجل مصلحة المساهمين، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين وموردين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية على كل ما يعتقد أنه في مصلحة المجموعة. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على الأمانة والنزاهة المهنية لكبار المسؤولين التنفيذيين بالمجموعة وللمستشارين والمدققين الخارجيين.

تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

كبار المساهمين (أعلى من 1% كما في 31 ديسمبر 2011)

الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
1 شركة غلوبال مينا ماكروفتد	البحرين	171.033.800	11.42%
2 ليدر كابيتال (ش.م.م.)	الإمارات	57.976.149	3.87%
3 محمد عمير يوسف أحمد المهيري	الإمارات	53.544.981	3.58%
4 اندييندينت انترباريسيز أند كومباني ريزرزييتيشين	الإمارات	44.101.670	2.95%
5 الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (التقاعد) - مدني	البحرين	26.557.556	1.77%
6 مجموعة بيان للاستثمار ذ.م.م.	البحرين	26.310.253	1.76%
7 شركة السويان	البحرين	26.250.000	1.75%
8 بيت إدارة المال ش.م.ب. (مقفلة)	البحرين	24.766.207	1.65%
9 سمو الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود	السعودية	21.708.750	1.45%
10 مصرف السلام - السودان	السودان	21.000.000	1.40%
11 الرشد للاستثمار (ش.م.م.)	الإمارات	21.000.000	1.40%
12 ابراهيم نادر الكبيسي	الإمارات	21.000.000	1.40%
13 نويم بروبرتيز ليمتد	المملكة المتحدة	18.375.000	1.23%
14 غلوبال اكسبريس كومباني ذ.م.م.	البحرين	18.072.561	1.21%
15 بنك البحرين الاسلامي ش.م.ب.	البحرين	17.570.462	1.17%
16 علي حسن علي دايع	كندا	16.066.943	1.07%
17 شركة إعمار العقارية ش.م.ع.	الإمارات	15.750.000	1.05%

حخص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2011

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	895,979,493	23,139	59,87
1% إلى أقل من 5%	430,050,532	16	28,72
5% إلى أقل من 10%	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	171,033,800	1	11,42
20% حتى أقل من 50%	-	-	-
50% فأكثر	-	-	-
المجموع	1,497,063,825	23,156	100,00

تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

ملكية أسهم المصرف العادية موزعة كما يلي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	26,557,556	1.77
المؤسسات	379,920,356	25.38
أسهم الخزانة للمصرف	7,205,906	0.48
الأفراد	185,934,872	12.42
دول مجلس التعاون		
الحكومة	5,179,864	0.35
المؤسسات	300,225,266	20.05
الأفراد	483,200,267	32.28
أخرى		
المؤسسات	65,140,708	4.35
الأفراد	43,699,030	2.92
المجموع	1,497,063,825	100.00

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أعضاء من الكوادر المتخصصة ومن ذوي الخبرة في مختلف المجالات المهنية. بمراعاة اشتراطات حوكمة الشركات تتكون لجان مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيله والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. يخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة الأجور والتعيينات وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. يخضع تصنيف «أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين»، و«أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين» و«أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين» للتعريفات التي وضعها مصرف البحرين المركزي.

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة (المجلس) في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للمجموعة ومباشرة عملياته في نطاق الإطار المتفق عليه وفقاً للهياكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية المختصرة للمجموعة. ويؤمن المجلس كفاية الأنظمة المالية والتشغيلية ووسائل الرقابة الداخلية وكذلك تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل ولائحة السلوك. وقد قام المجلس بتحويل الرئيس التنفيذي لتولي المسؤولية عن الإدارة العامة للمصرف.

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ القرارات بشأنه بما يضمن أن يظل المجلس مسؤولاً عن تحديد توجهات المصرف وممارسة مهام الرقابة على أنشطته. يشمل هذا التخطيط الاستراتيجي، مراجعة الأداء، راء وجلب المواد والتصرف في الأصول، الانفاق الرأسمالي، مستويات الصلاحيات، تعيين مدققي الحسابات ومراجعة البيانات المالية، أنشطة التمويل والاقتراض بما في ذلك الخطة والميزانية التشغيلية السنوية، تأمين الالتزام بالأنظمة والاشتراطات الرقابية ودراسة ومراجعة كفاية وسلامة وسائل الرقابة الداخلية. ويختص مجلس الإدارة بإقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات المصرف وممارسته لمهامه وأنشطته.

يشغل كل عضو في مجلس الإدارة وظيفته لمدة ثلاث سنوات يجب عليه بعد إنتهاؤها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين لإعادة تعيينه. يجب على أغلبية أعضاء مجلس إدارة مصرف السلام-البحرين (بما فيهم رئيس المجلس ونائب الرئيس) حضور إجتماعات مجلس الإدارة حتى يتوافر النصاب القانوني اللازم.

تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة:

تنص المادة 26 من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بمجلس الإدارة على التالي:
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يزيد عدد أعضائه عن أربعة عشر عضواً ولا يقل عن خمسة أعضاء، وتكون مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
على كل من يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقى له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
تنتخب الجمعية العامة بطريقة الاقتراع السري بقية الأعضاء.
ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس أو أكثر تكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به.

المادة 29 من النظام الأساسي تناولت «حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة»، ونصت على التالي:

تنتهي العضوية في المجلس في الأحوال التالية:

- إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته؛
- إذا استقال من منصبه بطلب كتابي؛
- إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 أعلاه؛
- إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛ و
- إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعلياً بها.

توجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد

يقدم المصرف برنامج توجيه لأعضاء مجلس الإدارة الجدد، يشتمل على تقديم عروض من الإدارة العليا بالمصرف فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية للمصرف، الأمور المالية، المحاسبية وإدارة المخاطر الهامة، برامج الالتزام بالأنظمة، عمليات المصرف، لائحة السلوك، الهيكل الإداري والمسؤولين التنفيذيين ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين. يمكن أن يشتمل برنامج التوجيه أيضاً على زيارات إلى الفروع / المكاتب الرئيسية للمجموعة بما يلبي المقتضيات العملية. تقوم المجموعة أيضاً بوضع برامج تعليم مستمر لكافة أعضاء المجلس. جميع أعضاء مجلس الإدارة مدعوون للمشاركة في برامج التوجيه والتعليم المستمر.

تقييم أداء المجلس

يلتزم المجلس بالقيام بمراجعة سنوية لأدائه. تشتمل هذه المراجعة على إجراء دراسة عامة لما يتوافر في المجلس من قدرات وكفاءات بوجه عام بالإضافة لتقييم فردي لمؤهلات كل عضو في المجلس بموجب مبادئ حوكمة الشركات وكافة القوانين، الأنظمة واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة؛ بأخذ أية تغييرات في مسؤوليات العضو التي يجوز أن تحصل بعد أن تم اختياره بداية في مجلس الإدارة وغيرها من العوامل التي تقرر للجنة أنها مناسبة للمراجعة. تقوم كل لجنة بإعداد تقييم أداء بصفة سنوية وفقاً لما ينص عليه نظامها الأساسي.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 36 من النظام الأساسي تتضمن التالي:
تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين، كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو السنوات التي لا توزع الشركة فليها أرباحاً على المساهمين على أن يوافق على ذلك وزير الصناعة والتجارة، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية وفقاً لما هو وارد بنص المادة 188 من قانون الشركات التجارية لسنة 2001.

تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة (تتمة)

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

فيما ينص ميثاق مجلس الإدارة على التالي:

يحدد المجلس على ضوء توصيات لجنة الأجور والتعيينات وبموجب القوانين والأنظمة شكل وقيمة تعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة. تقوم لجنة الأجور والتعيينات بإجراء مراجعة سنوية لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة. أعضاء مجلس الإدارة من موظفي المجموعة لا يحصلون على أية تعويضات لقاء الخدمة كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في المجموعة فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع المجموعة دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة من أصحاب عضوية لجنة التدقيق بشكل مباشر أو غير مباشر تقديم أو الحصول على تعويضات لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، مصرفية استثمارية أو مالية للمجموعة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تنتهج المجموعة سياسة للإبلاغ عن المخالفات تنص على تحديد مسؤولين معينين يمكن للموظف الاتصال بهم للإبلاغ عن المخالفات. تؤمن السياسة توفير حماية كافية للموظفين في حالة القيام بحسن نية بالإبلاغ عن مخالفات. تشرف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة على تطبيق هذه السياسة.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضعت المجموعة سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان تعريف الأشخاص الرئيسيين بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم مصرف السلام-البحرين بغرض منع اساءة استخدام المعلومات الداخلية. حسب تعريف الأشخاص الرئيسيين فإنهم يشملون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين.

يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع المصرف على الإنترنت.

لائحة السلوك

أقر مجلس الإدارة لائحة السلوك التي يجب على أعضاء مجلس إدارة مصرف السلام البحرين الالتزام بها. كما أقر المجلس لائحة السلوك للإدارة التنفيذية والموظفين. ويناط بمجلس الإدارة المسؤولية عن متابعة تنفيذ هذه اللوائح. يمكن الاطلاع على لائحة السلوك لأعضاء مجلس الإدارة على موقع المصرف على الإنترنت. ويتم مراجعة التزام أعضاء مجلس الإدارة للائحة السلوك هذه بشكل دوري.

أقر مجلس الإدارة لائحة السلوك التالية فيما يتعلق بسلوكهم:

- التصرف بأمانة، نزاهة وحسن نية، مع بذل العناية والاهتمام اللازمين، بما يحقق مصلحة المجموعة والمتعاملين معها.
- العمل فقط ضمن نطاق مسؤولياته
- أن يكون لديه الفهم المناسب لشؤون المصرف وأن يكرس الوقت الكافي للقيام بمسؤولياته
- أن يحافظ على سرية مناقشات ومداولات المجلس.
- ألا يسيء استخدام المعلومات التي حصل عليها من خلال منصبه كعضو مجلس إدارة.
- ألا يستغل منصبه كعضو مجلس إدارة في أمور لا مبرر لها.
- ضمان ألا تسبب شؤونه/ شؤونها المالية الإضرار بسمعة المصرف.
- الحفاظ على معرفة كافية/ مفصلة بأعمال المصرف وأدائه لاتخاذ قرارات واعية ومستنيرة.
- أن يكون مستقلاً في قراراته وتصرفاته واتخاذ كافة الخطوات المناسبة الواجب توافرها لسلامة جميع قرارات المجلس.

تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

- ألا يوافق على تحمل المجموعة لأي التزام حتى يدرك / تدرك في وقته، بالاعتماد على أسس معقولة، بأن المجموعة قادرة على الوفاء بالتزاماته عندما يطلب منه القيام بذلك.
- ألا يوافق على تنفيذ أعمال المجموعة أو أن يتسبب أو يسمح بتنفيذها، بطريقة يحتمل أن تسبب مخاطر كبيرة من شأنها إحداث خسائر جسيمة لدائتي المجموعة.
- أن يعامل كافة موظفي المجموعة وعملائها الذين يتعامل معهم بإنصاف واحترام.
- ألا يدخل في منافسة مع المصرف.
- ألا يطلب أو يقبل هدايا ذات قيمة مؤثرة من المصرف له/لها أو لمن يرتبط به/ بها.
- ألا يستغل فرص العمل التي يحق للمجموعة مباشرتها بما فيها الاستفادة منها أو من يرتبط بهم.
- أن يبلغ مجلس الإدارة عن أي تضارب محتمل للمصالح.
- أن ينأى بنفسه عن أي مناقشات أو صنع قرارات التي تقحمه بموضوع لا يستطيع تقديم استشارة موضوعية فيه أو التي تقحمه في شيء أو تمهد لتضارب في المصالح.

تعارض المصالح

توجد لدى المجموعة إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع التي تنطوي على «تعارض المصالح» في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على «تعارض المصلحة» لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه.

في هذه الأحوال يمتنع على عضو مجلس الإدارة المعني المشاركة في المناقشات/عملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداومات المجلس/اللجان المنبثقة عنه. يجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. يشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع المادية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس.

اجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك ما لا يقل عن عضوين في المجلس. بموجب قانون الشركات التجارية يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة. يكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونياً بتوافر نصاب لا يقل عن ثمانية أعضاء في المجلس شخصياً. خلال عام 2011 عقدت أربعة اجتماعات للمجلس في البحرين على النحو التالي:

تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة ربع السنوية لعام 2011

أربعة اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	1 فبراير 2011	18 أبريل 2011	13 يوليو 2011	31 أكتوبر 2011
1. سعادة السيد محمد علي راشد العبار	-	✓	بالتصريح	-
2. السيد عصام المهيدب	✓	✓	بالتصريح	✓
3. السيد حبيب أحمد قاسم	✓	✓	بالتصريح	✓
4. السيد تيرنس د. ألن	✓	✓	بالتصريح	✓
5. السيد فهد سامي الإبراهيم	✓	-	بالتصريح	-
6. السيد أحمد جمال جاوة	-	✓	بالتصريح	✓
7. السيد حمد طارق الحميضي	✓	✓	بالتصريح	✓
8. سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة	✓	✓	بالتصريح	✓
9. الشيخ عبد الإله محمد كمكي	✓	✓	بالتصريح	✓
10. السيد سلمان الحميد	✓	✓	بالتصريح	-
11. السيد يوسف عبد الله تقي	✓	✓	بالتصريح	✓

الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة بصفة منفردة كما في 31 ديسمبر 2011 كانت كالتالي:

الأعضاء	31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2011
سعادة السيد محمد علي راشد العبار	10.500.000	10.500.000
السيد حبيب أحمد قاسم	2.102.489	2.102.489
السيد عصام بن عبد القادر المهيدب	-	-
الشيخ عبد الإله محمد صالح كمكي	3.618.354	3.618.354
سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة	-	-
السيد سلمان صالح الحميد	-	-
السيد حمد طارق الحميضي	-	-
السيد فهد سامي الإبراهيم	-	-
السيد أحمد جمال حسن جاوة	105.000	105.000
السيد تيرنس د. ألن	-	-
السيد يوسف عبد الله تقي	-	-

لم تكن هناك أية حركة في الأسهم المملوكة أعلاه خلال العام 2011.

تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

الأطراف ذات العلاقة

المساهمون التالية أسماؤهم ذو علاقة بسعادة السيد محمد العبار:

- تملك الرشد للاستثمارات 21,000,000 سهما
- تملك ليدر كابيتال 57,976,149 سهم
- تملك إعمار العقارية 15,750,000 سهما

المساهم التالي له علاقة بالسيد حبيب قاسم:

- تملك شركة المهد للاستثمار 3,059,792 سهما
- تملك مي سبكار 2,489 سهما

المساهم التالي له علاقة بالسيد عصام المهيدب:

- تملك شركة المهيدب القابضة 4,414,522 سهما

المساهم التالي له علاقة بالسيد يوسف تقي:

- تملك كابيتال سيرفيس هاوس 7,160,133 سهما

شركة غلوبال مينا ماكرو فند لها علاقة بكل من السيد فهد الإبراهيم والسيد حمد الحميضي.

طبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2011

لا توجد.

عملية الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتبع المجموعة عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة مجلس الإدارة عليها.

المعاملات الجوهرية

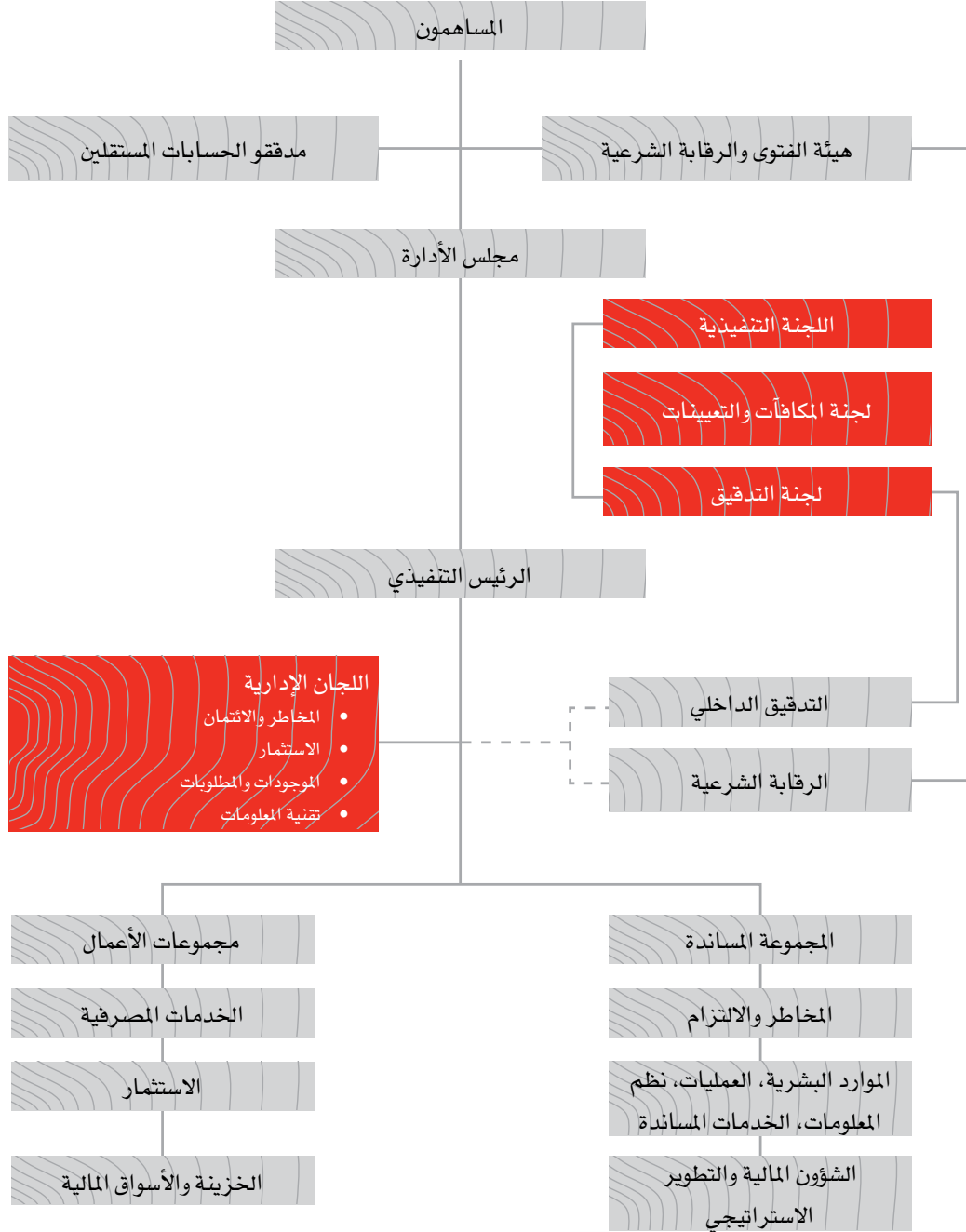
في حين أن أي معاملة أكبر من 5 ملايين دينار بحريني وإلى حد 10 ملايين دينار بحريني تستوجب تصديق لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، فإن أية معاملة تزيد عن 10 ملايين دينار بحريني تستوجب تصديق مجلس إدارة المصرف.

العقود الجوهرية والتمويل المقدم لأعضاء مجلس الإدارة

أعطى رئيس مجلس الإدارة ضمان شخصي. تفاصيل الضمان كما يلي:

المبلغ الرئيسي للتمويل	: 2,000,000 دولار
طبيعة التمويل	: عقد مرابحة
الغرض من التمويل	: لأغراض خاصة وتجارية
نسبة الربح	: 8%
الكفالة	: ضمان شخصي من قبل رئيس مجلس الإدارة
السداد	: عند موعد الاستحقاق

الهيكل التنظيمي



تقرير الحوكمة الإدارية للمصرف (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

تشكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويعين مجلس الإدارة أعضائها في بداية كل دورة لمجلس الإدارة. تعتبر هذه اللجان همزة الوصل العليا فيما بين المجلس والإدارة التنفيذية. إن الغرض من هذه اللجان هو مساعدة المجلس في الإشراف على عمليات المجموعة. وتقوم اللجنة بدراسة الأمور والمسائل الكثيرة التي تعرضها الإدارة على المجلس وتقديم التوصيات إلى المجلس للنظر فيها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ولا توجد أية أمور أو موضوعات هامة يجب الإشارة إليها في هذا التقرير فيما يتعلق بعمل لجان المجلس خلال عام 2011.

يمكن الاطلاع على النصوص الكاملة الخاصة بمهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق ولجنة المكافآت والتعيينات) على موقع المصرف على الإنترنت.

اللجنة التنفيذية

اجتماعات مجلس الإدارة ربع السنوية لعام 2011
أربعة اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	30 يناير 2011	17 أبريل 2011	8 يونيو 2011	24 أكتوبر 2011
السيد حبيب أحمد قاسم	✓	✓	✓	✓
السيد عصام المهديب	✓	✓	✓	✓
السيد أحمد جمال جاوة	✓	✓	✓	✓
السيد فهد سامي الإبراهيم	✓	-	✓	✓

المسئوليات: تقوم اللجنة بدراسة والتصديق وتوجيه الإدارة التنفيذية حول الموضوعات المرفوعة إلى مجلس الإدارة مثل السياسات المختلفة وخطط العمل والاستعراض الدوري لإنجازات المجموعة.

لجنة التدقيق

اجتماعات مجلس الإدارة ربع السنوية لعام 2011
أربعة اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	27 يناير 2011	17 أبريل 2011	20 أكتوبر 2011	12 ديسمبر 2011
السيد تيرنس د. ألن	✓	✓	✓	✓
السيد حمد الحميضي	✓	✓	✓	✓
السيد جون هوكينز	-	✓	-	✓

المسئوليات: تقوم اللجنة بدراسة ومراجعة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، وتقوم بدراسة نتائج مراجعة التدقيق الداخلي، وتقوم بدراسة رد الإدارة، تؤمن التنسيق فيما بين المدققين الداخليين والخارجيين، تقوم بمتابعة تداولات الأشخاص الرئيسيين وتؤمن حظر إساءة استخدام المعلومات الداخلية ومراعاة متطلبات الإفصاح.

لجان مجلس الإدارة (تتمة) :

لجنة المكافآت والتعيينات

اجتماعات مجلس الإدارة ربع السنوية لعام 2011

اجتماعان خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	1 فبراير 2011	15 يونيو 2011	23 أكتوبر 2011
سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة	✓	✓	✓
السيد حبيب أحمد قاسم	✓	✓	✓
السيد فهد سامي الإبراهيم	✓	✓	✓

المسؤوليات: تقوم اللجنة بتقييم وبحث وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بخصوص كافة الأمور ضمن اختصاصها. ولضمان ذلك تقوم المجموعة بتابع وتطوير ممارسات الحوكمة الإدارية بمراعاة ميثاق الحوكمة المعمول به في مملكة البحرين والاشتراطات الرقابية والالتزام أيضاً بمراعاة أفضل الممارسات في السوق وتقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة.

الالتزام

وضعت المجموعة سياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام التام بأنظمة ولوائح عدد من السلطات الرقابية والتشريعية متمثلة في مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين، سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات، بما في ذلك الإبلاغ عن غسل الأموال، وإعداد التقارير، والتداول بناء على معلومات داخلية. إن المجموعة على التزام كامل مع نظام المراقبة العالي المستوى الصادر من قبل مصرف البحرين المركزي.

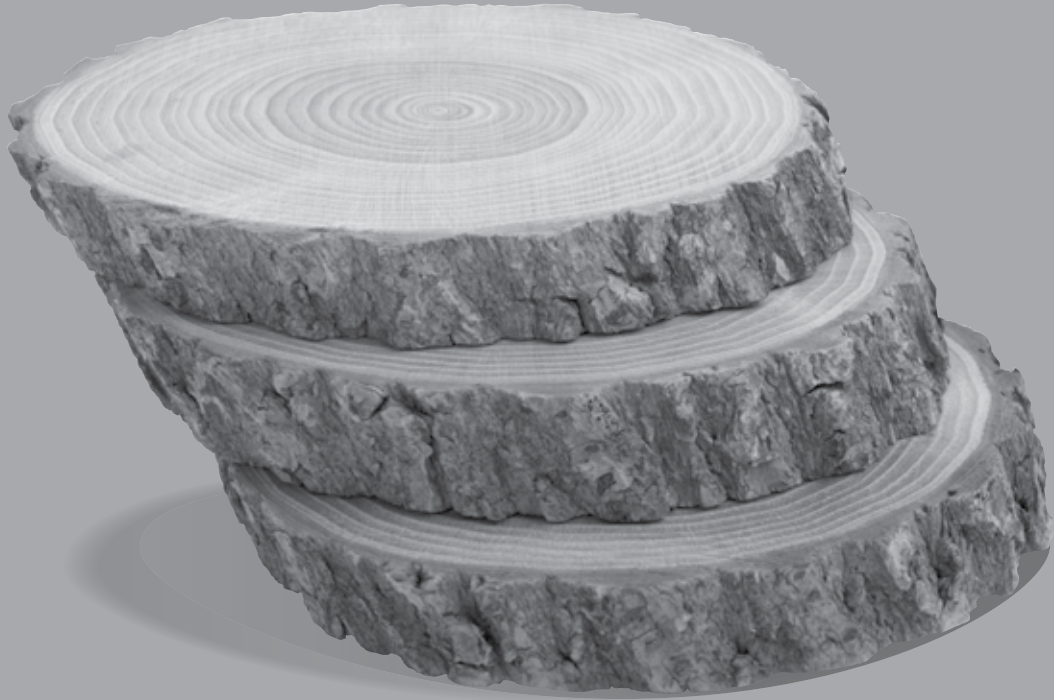
سياسة الاتصال

تدرك المجموعة أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزء لا يتجزأ من حسن وإدارة الأعمال. ولتحقيق أهدافها العامة للاتصالات، تتبع المجموعة مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافى.

تستخدم المجموعة تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل الى الفئات المستهدفة. وتقوم المجموعة بالرد ودونما ابطاء، على طلبات المعلومات من الصحافة والجمهور. وتسعى المجموعة من خلال اتصالاتها الى تحري الشفافية والانفتاح بما أمكن مع مراعاة للسرية الخاصة بالمجموعة. وهذا يساهم في الحفاظ على مستوى عال من المسؤولية. كما تبادل المجموعة في تطوير علاقاتها مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. وتعزز المجموعة في اتصالاتها الخارجية من الوضوح والالتزام بهوية بصرية معرفة بوضوح.

ويتم تزويد مواد الاتصالات الرسمية للمجموعة باللغتين الإنجليزية والعربية. ويحتفظ المصرف بسياسة قانونية منشورة في موقعه على الإنترنت: www.alsalambahrain.com تتضمن شروط استخدام المعلومات المنشورة على الموقع.

التقارير السنوية والبيانات المالية الفصلية وميثاق المجلس وتقرير الحوكمة الإدارية للمصرف جميعها منشورة على موقع المصرف. وبإمكان المساهمين الحصول على مختلف الاستثمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر استمارات سواء لتقديم الشكاوى أو للاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما أن المجموعة تقوم وبشكل منتظم بالاتصال مع موظفيها من خلال الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة المجموعة المختلفة.



تتيح شريحة عرضية من جذع شجرة ما الفرصة للناظر إليها للتمعن في الأجزاء الداكنة والفاتحة اللون في كل حلقة، والتي تشير من خلال هذا التفاوت إلى الموسم الذي تكونت خلاله هذه الحلقات. تدل الحلقات الفاتحة اللون على أن الفصل الذي تزامن مع تشكل هذه الحلقة هو فصل الربيع، أما الحلقات الداكنة اللون فتدل على تشكلها في فصل الصيف والخريف، وعليه فإن لون الحلقات يمكننا من تحديد الفصول التي تشكلت أثناءها. إن هذه العملية الدقيقة تشبه إلى حد ما الآلية المعبرة التي اتخذها مصرف السلام للعمل على مساعدة عملائه وتأمين مستقبلهم المالي.

إننا في مصرف السلام-البحرين ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها. ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من وجهة النظر الإستراتيجية، وأن إتفاقية بازل 2 تشكل محفزاً للتفويض الناجح لإدارة المخاطر.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكيد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمد عليه المصرف لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المجموعة تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر والإدارة المستقلة للمخاطر وضمان الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها لإدارة المخاطر محلياً وعالمياً، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل 2.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى مصرف السلام-البحرين وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تتحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات المصرف بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

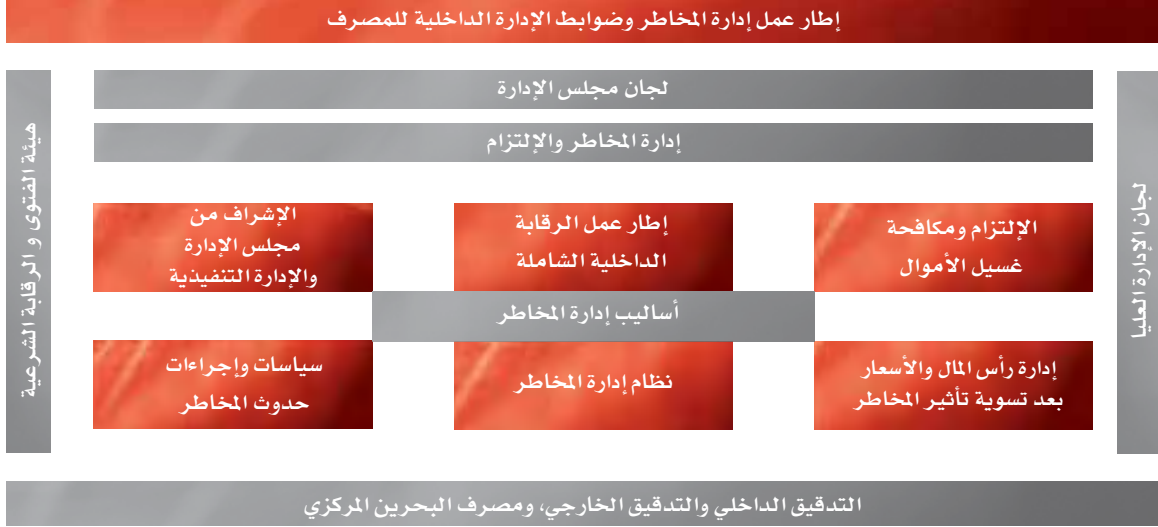
ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناءً على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، والإجراءات، وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المجموعة في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر بشكل مستقل ومراجعه من خلال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وإشراف مصرف البحرين المركزي. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين الأعمال وأهداف إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر والالتزام (تتمة)

إطار عمل إدارة المخاطر (تتمة)



إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبتقنية جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشؤون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة الإدارية

يُدمج إطار عمل إدارة المخاطر إطاراً فعالاً للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة الإدارية في الصفحات 32 - 42.

المسئولية عن المخاطر

تقع مسؤولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرتي إدارة المخاطر والالتزام. ويتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المجموعة مسؤولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسؤولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

تنظيم دائرتي إدارة المخاطر والالتزام (تتمة)

الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال	إدارة رأس المال	إدارة المخاطر التشغيلية	إدارة مخاطر السوق	إدارة مخاطر الائتمان
<ul style="list-style-type: none"> مراقبة الإلتزام مكافحة غسيل الأموال التدريب والتوعية النظم والإجراءات الرقابية 	<ul style="list-style-type: none"> الإلتزام باتفاقية بازل 2 الأسعار بعد تسوية آثار المخاطر رفع التقرير إلى اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة تحليل الاحتمالات 	<ul style="list-style-type: none"> مراقبة التقييم الذاتي مراقبة مؤشرات المخاطر الأساسية قاعدة بيانات المخاطر والخسائر إدارة أمن تقنية المعلومات تخطيط استمرارية الأعمال تكليف جهات خارجية بإدارة المخاطر 	<ul style="list-style-type: none"> مراقبة المراكز والحدود أساليب قياس المخاطر رفع التقارير في المواعيد المحددة إلى ألكو (ALCO) 	<ul style="list-style-type: none"> مراقبة المخاطر وحدود المخاطر إدارة المحافظ رفع التقارير في المواعيد المحددة إلى لجنة الائتمان أساليب التصنيف الداخلي الاختبار الدولي للتحمل وتحليل السيناريوهات

وحدة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ المصرف وحدة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الإلتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن مصرف السلام-البحرين من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول العملاء والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF 40 + 9، ووثائق لجنة بازل 2.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية - مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الإلتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة.

المسؤولية الاجتماعية

تلتزم المجموعة بالمواطنة الاجتماعية الصالحة من خلال تقديم الدعم المستمر للحكومة في تنفيذ مبادراتها الهادفة إلى تحسين نوعية الحياة في المملكة. وتتوافق مبادرات عديدة مع رؤيتنا وقيمنا الأساسية منها توفير المساكن للمواطنين، والتعليم والرعاية الصحية، وتشجيع الريادة في تأسيس الشركات والمشاريع، وتطوير قدرات شبابنا.

وتواصل المجموعة تقديم الدعم للبرامج الخيرية الهادفة إلى تحسين الأوضاع المعيشية لمن هم أقل حظاً في المملكة. وقد قامت المجموعة بدعم عدد من المبادرات الاجتماعية خلال السنة منها الحملة الوطنية "أنا البحرين" التي أطلقتها لجنة الشباب بالمجلس الأعلى للمرأة لإذكاء مفهوم الوحدة الوطنية. كما رعت شركة منارة للتطوير العقاري، الذراع العقارية للمجموعة،

منتدى عقده منظمة القيادات العربية الشابة تحت عنوان "بناء الجيل القادم من القادة". وتتمثل رسالة منظمة القيادات العربية الشابة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية من خلال تطوير الشباب العربي.



يطلق العلماء والمستكشفون على عملية الاعتماد على الأشجار لقياس الزمن اسم "اختصاص عمر الأشجار". فعندما تقوم بعدّ الحلقات في جذع الشجرة فإنك في الواقع تقوم باستخدام الشجرة لحساب الزمن. في مصرف السلام نقوم بتقييم أنظمتنا بشكل مستمر ليس بهدف إنجاز المهام في وقتها فحسب بل من أجل الارتقاء بمستويات الأداء وتكامل الخدمات بشكل متميز.



تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية ٢٠١١

استعرضت الهيئة أعمال المصرف خلال العام واطلعت على الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية والتغيرات في الملكية واجتمعت بإدارة المصرف وقدمت تقريرها السنوي على النحو التالي:

أولاً:

2. ذكرت إدارة المصرف أن المصرف يتلقى معظم الودائع على سبيل الوكالة ويعلم المودعين بالربح المتوقع ويمسك لها حساباً واحداً ويتلقى مبالغ محدودة في حساب توفير لإستثمارها على سبيل المضاربة مع حقوق المساهمين في وعاء مشترك وقد نصحت الهيئة إدارة المصرف بالتوسع في تلقي ودائع محددة المدة لإستثمارها على سبيل المضاربة أسوة بما يتبع في البنوك الإسلامية الأخرى.
3. وترى الهيئة أن الميزانية العمومية الموحدة للقوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين قد أعد على هذا الأساس.

رابعاً: الزكاة :

لما كان النظام الأساس للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بحساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها، كما يتم الإفصاح عنها في الميزانية الموحدة للمجموعة.

خامساً: تحول البنك البحرينى السعودي :

اشترى المصرف حصة مقدارها %90.31 من البنك السعودى البحرينى بهدف تحويله إلى بنك إسلامي، وجاري تحويل هذا البنك وقد أعلنت الهيئة يوم 31 ديسمبر 2011 آخر يوم لأيام التحويل على أن يبدأ البنك في 01 يناير 2012 ملتزماً بأحكام الشريعة في كل أوجه نشاطاته.

1. أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت لذلك عدة لقاءات واجتماعات مع المسؤولين بالمصرف. وتقرر الهيئة حرص إدارة المصرف على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة.
2. درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها.

ثانياً:

راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها وطلبت من إدارة المصرف الالتزام بها.

ثالثاً: الميزانية العمومية:

اطلعت الهيئة على الميزانية الموحدة للمجموعة (المصرف والشركات التابعة له) والبيانات الملحقه بها والإيضاحات المتممة لها، وقد أبدت ملاحظاتها عليها.

وترى الهيئة ما يلي:

1. أنه بعد المراجعة تبين أن هذه الميزانية الموحدة في حدود ما عرضته إدارة المصرف من معلومات تمثل موجودات ومطلوبات المصرف وإيراداته وحقوق الملكية وحسابات المودعين والمصروفات التشغيلية وأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسئولية إدارة المصرف.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (تتمة) المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية ٢٠١١

سادساً: الدخل المحرم :

والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، لتقرر أنّ معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرضته عليها إدارة المصرف، وما قدمته بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

بناء على قرار الهيئة في أن الدخل المحرم يبدأ حسابه وإخراجه ابتداء من التاريخ المحدد للتحويل الكامل للبنك الذي حدد له 31 ديسمبر 2011، فإن خصم المصرف الدخل المحرم من البنك السعودي البحرينى لا يلزم المصرف إخراجه، بل يحسب وينصح المساهمون بإخراج ما يخص كل مساهم منه وإنفاقه في الخيرات. وقد قررت الهيئة أن يخرج كل مساهم مبلغ قدره 1,053 فلس عن كل سهم وصرفه في الخيرات.

أعضاء الهيئة

أ. د. علي محيي الدين القرّة داغي
عضو الهيئة

أ. د. حسين حامد حسان
رئيس الهيئة

الشيخ عدنان عبد الله القطان
عضو الهيئة

د. محمد عبد الحكيم زعير
عضو وأمين سر الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.

تقرير عن القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمصرف السلام.البحرين ش.م.ب. «البنك» وشركته التابعة «المشار إليهما معاً بالمجموعة» كما في 31 ديسمبر 2011، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية هو من مسئولية مجلس إدارة البنك. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

مسئولية مدققي الحسابات

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تلك المعايير تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتبارنا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 وعن نتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل الأنظمة واللوائح لمصرف البحرين المركزي
(مجلد رقم 2)، نفيد بما يلي :

أ) يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك السجلات.

ب) المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا لم تقع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو دليل الأنظمة واللوائح لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة رقم للمجلد 6) و توجيهات مصرف البحرين المركزي والأنظمة والقرارات والقواعد والإجراءات لبورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد. وقد تم تقديم توضيحات ومعلومات مرضية لنا من قبل الإدارة استجابة لجميع طلباتنا. وأن البنك قد التزم أيضاً بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

4 مارس 2012

المنامة - مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

(معاد عرضها) 31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2011	إيضاح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
95,791	72,318	4	الموجودات نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي
68,632	125,027		صكوك مصرف البحرين المركزي
137,299	135,698	5	مرايحات ووكالات مستحقة القبض من بنوك
60,959	49,650		صكوك الشركة
114,572	135,383	6	مرايحات
19,309	57,706		مضاربات
56,756	66,477	8	إجارة منتهية بالتمليك
8,127	11,711		مشاركات
57,432	27,750	9	موجودات قيد التحويل
212,432	223,320	10	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
7,578	-	11	إستثمارات في شركة زميلة
3,373	2,500		إستثمارات عقارية
12,479	15,278	12	ذمم مدينة ومبالغ محفوظة مقدماً
1,859	1,089		مباني ومعدات
856,598	923,907		مجموع الموجودات
101,300	104,573		المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك المطلوبات
456,447	515,147		مرايحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
57,362	66,585		وكالات مستحقة الدفع من غير البنوك
5,171	7,633	9	حسابات جارية للعملاء
15,993	13,088	13	مطلوبات قيد التحويل
636,273	707,026		مطلوبات أخرى
18,465	16,256	14	مجموع المطلوبات حقوق حاملي حسابات الاستثمار
149,706	149,706	15	حقوق الملاك رأس المال
-	(465)		أسهم خزانة
48,165	47,228		إحتياطيات وأرباح مبقاة
197,871	196,469		مجموع الحقوق العائدة إلى مساهمي البنك
3,989	4,156		حقوق غير مسيطرة
201,860	200,625		مجموع حقوق الملاك
856,598	923,907		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 4 مارس 2012 وتم توقيعها نيابة عنهم من قبل.



يوسف تقي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



محمد علي راشد العبار

رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2011	إيضاح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
			الدخل التشغيلي
			دخل من عقود التمويل
25,447	30,262	16	مكاسب من بيع إستثمارات وصكوك
1,531	2,849		دخل من إستثمارات مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
1,089	601		تغيرات القيمة العادلة من إستثمارات مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
7,608	5,189		خفض القيمة الدفترية لإستثمارات متاحة للبيع
-	(5,325)		تغيرات القيمة العادلة لإستثمارات عقارية
-	(873)		دخل أرباح الأسهم
402	1,156		رسوم وعمولات وأرباح صرف عملات أجنبية
5,536	2,300	17	
41,613	36,159		ربح مستحق الدفع على مرابحات ووكالات لبنوك
(617)	(714)		ربح مستحق الدفع على وكالات لغير البنوك
(14,674)	(16,403)	14	ربح مرتبط بحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(216)	(153)	8	إستهلاك إجارية منتهية بالتمليك
(3,742)	(6,149)		مجموع الدخل التشغيلي
22,364	12,740		المصروفات التشغيلية
			تكاليف الموظفين
7,023	6,016		تكاليف المباني والمعدات
1,144	1,168		إستهلاك
1,133	999		مصروفات تشغيلية أخرى
4,255	3,415		مجموع المصروفات التشغيلية
13,555	11,598		حصة الربح من شركة زميلة
15	-		صافي الربح قبل المخصصات
8,824	1,142		مخصص الاضمحلال
(1,508)	(645)	7	
7,316	497		صافي الربح للسنة
			العائد إلى
			حاملي أسهم البنك
7,209	312		حقوق غير مسيطرة
107	185		
7,316	497		
1,497,064	1,491,779		المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)
4.8	0.2		التنصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (فلس)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

(معاد عرضها)	31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2010	ألف دينار بحريني
	497	7,316	
	999	1,133	
	1,009	(7,608)	
	645	1,508	
	96	-	
	-	(15)	
	3,246	2,334	
	(303)	(1,600)	
	(56,395)	(35,724)	
	9,990	(10,888)	
	11,309	(43,579)	
	(20,811)	(28,806)	
	(38,397)	(6,746)	
	(10,221)	(23,004)	
	(3,584)	(2,743)	
	29,348	41,304	
	(4,520)	(20,914)	
	(2,799)	14,423	
	3,273	11,902	
	58,407	119,130	
	9,223	24,662	
	2,755	(95,284)	
	(3,005)	1,016	
	(12,484)	(54,517)	
	(229)	(655)	
	-	(2,196)	
	(229)	(2,851)	
	(2,209)	9,056	
	(465)	-	
	-	(7,129)	
	(2,674)	1,927	
	(15,387)	(55,441)	
	203,116	258,557	
	187,729	203,116	
	45,410	73,945	
	7,638	2,879	
	134,681	126,292	
	187,729	203,116	

الأنشطة التشغيلية

صافي الربح للسنة
تعديلات للتبؤد التالية:

استهلاك

مكاسب من إستثمارات

مخصص الاضمحلال

فروقات تحويل من إستثمار في شركة زميلة محولة إلى قائمة الدخل

حصة الربح من شركة زميلة

الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

احتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي

صكوك مصرف البحرين المركزي

مرايحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك بتواريخ إستحقاق أصلية من 90 يوماً أو أكثر

صكوك الشركة

مرايحات

مضاربات

إجارة منتهية بالتمليك

مشاركات

موجودات قيد التحويل

إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي

ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً

مرايحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك

وكالات من غير البنوك

حسابات جارية للعملاء

مطلوبات قيد التحويل

مطلوبات أخرى

صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الإستثمارية

شراء مباني ومعدات

شراء إستثمار عقاري

صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية

الأنشطة التمويلية

حقوق حاملي حسابات الاستثمار

شراء أسهم خزانة

أرباح أسهم

صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية

صافي التغييرات في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في 1 يناير

النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

يشمل النقد وما في حكمه

نقد وأرصدة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي (إيضاح 5)

أرصدة لدى بنوك أخرى (إيضاح 5)

مرايحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك بتواريخ إستحقاق أصلية أقل من 90 يوماً

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

المبالغ بالآلاف الديناري	حقوق غير مجموع		احتياطي احتياطي		احتياطي احتياطي		احتياطي التغيرات في تحويل عملات علاوة إصدار مجموع		احتياطي الاستثمار		احتياطي أرباح مبنية		احتياطي قانوني		أسهم خزائنة		رأس المال
	مستطرة	الجموع	توزيعات مقترحة	الإحتياطيات	أسهم	أجنبية	القيمة العادية	الإستثمار	أرباح مبنية	قانوني	خزائنة	رأس المال					
202,625	3,997	198,628	-	48,922	2,573	(96)	172	33,039	4,603	8,631	-	149,706	2011 الرصيد في 1 يناير	149,706	-	149,706	2011 الرصيد في 1 يناير
(765)	(8)	(757)	-	(757)	-	-	(757)	(33,039)	33,039	-	-	-	التغيرات بسبب تطبيق معيار المحاسبة المالي 25 (إصلاح 2.3.1)	-	-	-	كما في 1 يناير 2011 (معاد عرضها)
201,860	3,989	197,871	-	48,165	2,573	(96)	(585)	-	37,642	8,631	-	149,706	2011 الرصيد في 1 يناير	149,706	-	149,706	2011 الرصيد في 1 يناير
497	185	312	-	312	-	-	-	-	312	-	-	-	صالح الربح للسنة	-	-	-	صالح الربح للسنة
(1,263)	(18)	(1,245)	-	(1,245)	-	-	(1,245)	-	-	-	-	-	صالح التغير في القيمة العادية	-	-	-	صالح التغير في القيمة العادية
96	-	96	-	96	-	96	-	-	-	-	-	-	محول نقائفة الدخل	-	-	-	محول نقائفة الدخل
(465)	-	(465)	-	-	-	-	-	-	-	(465)	-	-	أسهم خزائنة مشتركة	-	-	-	أسهم خزائنة مشتركة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(31)	31	-	-	محول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	محول إلى الإحتياطي القانوني
(100)	-	(100)	-	(100)	-	-	-	-	(100)	-	-	-	تبرعات خيرية	-	-	-	تبرعات خيرية
200,625	4,156	196,469	-	47,228	2,573	-	(1,830)	-	37,823	8,662	(465)	149,706	الرصيد في 31 ديسمبر 2011	149,706	-	149,706	الرصيد في 31 ديسمبر 2011
201,777	3,586	198,191	14,258	41,356	2,573	-	(381)	26,245	5,009	7,910	-	142,577	الرصيد في 1 يناير 2010	142,577	-	142,577	الرصيد في 1 يناير 2010
507	-	507	-	507	-	-	507	(26,245)	26,245	-	-	-	التغيرات بسبب تطبيق معيار المحاسبة المالي 25 (إصلاح 2.3.1)	-	-	-	التغيرات بسبب تطبيق معيار المحاسبة المالي 25 (إصلاح 2.3.1)
202,284	3,586	198,698	14,258	41,863	2,573	-	126	-	31,254	7,910	-	142,577	2010 الرصيد في 1 يناير (معاد عرضها)	142,577	-	142,577	2010 الرصيد في 1 يناير (معاد عرضها)
7,316	107	7,209	-	7,209	-	-	-	-	7,209	-	-	-	صالح الربح للسنة	-	-	-	صالح الربح للسنة
(96)	-	(96)	-	(96)	-	(96)	-	-	-	-	-	-	تغيرات في استثمار في شركة زميلة	-	-	-	تغيرات في استثمار في شركة زميلة
(415)	296	(711)	-	(711)	-	-	(711)	-	-	-	-	-	صالح التغير في القيمة العادية	-	-	-	صالح التغير في القيمة العادية
-	-	-	(7,129)	-	-	-	-	-	-	-	-	7,129	إصدار أسهم ملحة	-	-	-	إصدار أسهم ملحة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(721)	721	-	-	محول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	محول إلى الإحتياطي القانوني
(100)	-	(100)	-	(100)	-	-	-	-	(100)	-	-	-	تبرعات خيرية	-	-	-	تبرعات خيرية
(7,129)	-	(7,129)	(7,129)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2009	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2009
201,860	3,989	197,871	-	48,165	2,573	(96)	(585)	-	37,642	8,631	-	149,706	الرصيد في 31 ديسمبر 2010	149,706	-	149,706	الرصيد في 31 ديسمبر 2010

تشمل الإيضاحات المرتبطة من أ إلى 31 جزءاً من هذه التوائم المالية

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست الشركة الأم، مصرف السلام - البحرين ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية وفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، بناية 22، طريق 58، مجمع 436، ضاحية السيف، مملكة البحرين.

يعمل البنك وشركته التابعة البنك البحريني السعودي (المشار إليهما معاً "المجموعة") من خلال إحدى عشر فرعاً بالتجزئة في مملكة البحرين. يقدم البنك نطاقاً واسعاً من الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك قبول الأموال والودائع، إدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح، تقديم العقود التمويلية الإسلامية، والأنشطة الأخرى التي تسمح بها الخدمات المصرفية النظامية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار عمل الترخيص. وهيئة الرقابة الشرعية التابعة للبنك مكلفة بالتأكد من التزام البنك بالقواعد والأسس الشرعية في معاملاته وأنشطته. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

خلال سنة 2009، قام البنك باستحواذ 90.31% من أسهم البنك البحريني السعودي ش.م.ب.، وهو بنك تجاري عام مدرج في مملكة البحرين، يعمل البنك البحريني السعودي بموجب ترخيص مصرف بالتجزئة صادر عن مصرف البحرين المركزي. قدم البنك البحريني السعودي طلب لدى مصرف البحرين المركزي للحصول على ترخيص مصرف إسلامي بالتجزئة، ولا يزال البنك ينتظر الحصول على الموافقة. لاحقاً لعملية الاستحواذ من قبل البنك، قام البنك البحريني السعودي بإيقاف أنشطته التقليدية الجديدة ولا تزال عملية تحويل أنشطته إلى عمليات تتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية قيد التنفيذ. في 28 ديسمبر 2011 أعلنت هيئة الرقابة الشرعية التابعة لبنك البحريني السعودي أن البنك بنك إسلامي. وبناءً عليه، فإن أي دخل، صافي المصروفات المرتبطة بذلك، من العقود التقليدية لن تشكل جزءاً من قائمة الدخل للمجموعة ولكنها ستكون مساهمات لتبرعات خيرية.

في 20 نوفمبر 2011، قرر مساهمو البنك البحريني السعودي إخراج البنك من بورصة البحرين. في 22 ديسمبر 2011، قرر المساهمون دمج عملياته مع الشركة الأم شريطة الحصول على الموافقة النظامية.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 4 مارس 2012.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، بإستثناء الإستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع والإستثمارات العقارية التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. تتضمن هذه القوائم المالية الموحدة جميع الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي المحتفظ بها من قبل المجموعة.

تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونه العملة الرئيسية الوظيفية لعمليات المجموعة وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

2.1.1 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية. فيما تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد الميزانية للأموال التي لا تطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعرض المجموعة القائمة الموحدة لمركزها المالي على نطاق واسع من أجل السيولة. تم عرض التحليل فيما يتعلق بإسترداد أو التسوية خلال 12 شهر بعد تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي (المتداول) وأكثر من 12 شهر بعد تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي (غير المتداول) في إيضاح 22.

2.1.1 ب أسس التوحيد

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركته التابعة. أعدت القوائم المالية للشركة التابعة للبنك لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم توحيد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في إيضاح 10.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.1 أسس الإعداد (تتمة)

2.1.1 ب. أسس التوحيد (تتمة)

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى البنك. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

تم تضمين نتائج الشركات التابعة المكتتاة خلال السنة في القائمة الموحدة للدخل من تاريخ اكتساب السيطرة على الشركة التابعة. تم إستبعاد كافة المعاملات داخل المجموعة والمصروفات والمكاسب غير المحققة والخسائر الناتجة عن معاملات داخل المجموعة. تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الأرباح أو الخسائر وصافي الموجودات غير المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المجموعة ويتم عرضها كبنء منفصل في القائمة الموحدة للدخل وضمن الحقوق في القائمة الموحدة للمركز المالي وبصورة منفصلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم.

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والفرضيات أيضاً تؤثر على الإيرادات والمصروفات والمخصصات الناتجة، وكذلك تغيرات القيمة العادلة المسجلة في الحقوق.

يتم عمل الفرضيات لتصنيف الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع أو الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق بناءً على نية الإدارة عند إقتناء الموجود المالي. كما هو موضح بالتفصيل أدناه، يتم كذلك عمل الفرضيات لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت بأن الموجود المالي مضمحل.

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا كان يتوجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الإستحقاق.

عدم التأكد من التقديرات

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى المتعلقة بالتقديرات غير المؤكدة بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي لديها درجة كبيرة من المخاطر لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة موضحة أدناه:

خسائر إضمحلال العقود المالية

تقوم المجموعة على أساس منتظم بمراجعة العقود المالية لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل مخصص اضمحلال في القائمة الموحدة للدخل. وبالأخص، يتطلب رأي الإدارة الهام في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستويات المخصصات المطلوبة. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة تتضمن درجات مختلفة من الرأي وعدم التأكد، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

إضمحلال إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع

تعامل المجموعة الإستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع كمضمحلة عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد (فرضي) في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الإضمحلال. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الإعتيادية في سعر السهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل حساب القيمة الحالية لأسهم الحقوق غير المسعرة.

مخصصات إضمحلال جماعي للعقود المالية

بالإضافة إلى مخصصات معينة مقابل العقود المالية الهامة، تقوم المجموعة أيضاً بدراسة مخصص إضمحلال جماعي مقابل العقود المالية التي بالرغم من أنه لم يتم تحديدها بصورة خاصة كونها تتطلب عمل مخصص معين، إلا أن مخاطرها أعلى للتعرض من تلك المخصصة أصلاً. إن هذا المخصص الجماعي مبنى أساساً على أي تدهور في وضع العقود المالية منذ منحها (المكتتاة) كما تم تحديدها من قبل المجموعة. إن مبلغ المخصص يعتمد على النمط التاريخي لخسائر العقود الأخرى ضمن كل درجة وتعديل لتعكس التغيرات الإقتصادية الحالية.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

تقييم استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والإستثمارات العقارية غير المسعرة يستند تقييم الإستثمارات المذكورة أعلاه عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثنين مستقلين خارجيين؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة لها بصورة أساسية؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

تحدد المجموعة تقنيات التقييم على أساس دوري وتفحص صلاحية هذه إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداة أو بيانات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

مبدأ الاستمرارية

قامت المجموعة بعمل تقييم لقدرتها على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2.3 السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، المتوافقة مع تلك المطبقة السنة السابقة بإستثناء البنود المفصّل عنها بالإيضاح 2.3.1.

2.3.1 تطبيق معايير جديدة ومعدلة

خلال سنة 2010، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتعديل الإطار المبدئي وقامت بإصدار معيار المحاسبة المالي الجديد رقم 25 المتعلق "بالإستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المشابهة" والذي أصبح إلزامياً اعتباراً من 1 يناير 2011. يقدم الإطار المبدئي المعدل الأسس لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويعرض الإطار المعدل فكرة المكون والشكل مقارنة بفكرة الشكل على المكون. ويحدد الإطار بأنه من الضروري مراعاة المعلومات، المعاملات والأحداث الأخرى وعرضها وفقاً لمكوناتها وحقيقتها الإقتصادية إضافة للشكل القانوني.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25 الصادر من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يغطي الإثبات، القياس، العرض والإفصاح عن الإستثمارات في الصكوك، الأسهم وإستثمارات مشابهة والتي تظهر خصائص أدوات الدين وأدوات أسهم حقوق الملكية التي يتم عملها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25 له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. نتيجة لتطبيق هذا المعيار الجديد، تم مراجعة تصنيف المحفظة الإستثمارية وإجراء تغييرات في التصنيف لتكون وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 25. وتم إعادة تصنيف صكوك الشركات التي تحتفظ بها المجموعة بأثر رجعي من إستثمارات متاحة للبيع إلى إستثمارات بالتكلفة المطفأة. وبناءً عليه، تم إعادة عرض التعديلات بالقيمة العادلة المثبتة مسبقاً على هذه الصكوك وكان التأثير على رصيد صكوك الشركات اعتباراً من 1 يناير 2011 نقص مبلغ 765 ألف دينار بحريني. ولم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25 أي تأثير على إستثمارات ليست لغرض المتاجرة تحتفظ بها المجموعة. وكان التأثير على حقوق الملاك كما في 1 يناير 2011 نقص 765 ألف دينار بحريني (1 يناير 2010: زيادة 507 ألف دينار بحريني).

كما أن إحتياطي الإستثمار وقدره 33,039 ألف دينار بحريني كما في 1 يناير 2011 (كما في 1 يناير 2010: 26,245 ألف دينار بحريني)، والذي تم الإفصاح عنه سابقاً كمكون منفصل في حقوق الملاك، جرى تحويله للأرباح المبقاة نظراً لأن هذا الإحتياطي لم يعد مطلوباً بموجب معيار المحاسبة المالي الجديد رقم 25.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3.2 ملخص السياسات المحاسبية

أ) العقود المالية

تتكون العقود المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي وصكوك مصرف البحرين المركزي وصكوك الشركات ومرابحات (بعد حسم الأرباح المؤجلة) ومضاربات ومشاركات وإجارة منتهية بالتمليك. تعرض الأرصدة المتعلقة بهذه العقود كصافي مخصص الإضمحلال.

ب) صكوك الشركات

هذه هي أوراق مالية مسعرة ومصنفة كإستثمارات بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي 25 الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

ج) مرابحات مستحقة القبض

المرابحة هي عقد يقوم طرف واحد (البائع) ببيع موجود لطرف آخر (المشتري) بالتكلفة إضافة الى الربح وعلى أساس دفعات مؤجلة، بعد قيام البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود بناءً على أساس المرابحة. يتكون سعر البيع من تكلفة الموجود وبهامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداه على أقساط من قبل المرابح خلال الفترة المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة قد تعمل المجموعة كبائع أو مشتري حسب الحالة.

تعتبر المجموعة الوعد المقدم للشراء من المشتري لصالح البائع في المرابحة كالتزام.

المرابحات المستحقة القبض تعرض بالتكلفة المطفأة، محسوماً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الإضمحلال إن وجدت والمبالغ المسددة.

د) المضاربات

المضاربة هي عقد بين طرفين يكون طرف واحد هو الممول (رب المال) الذي يتولى تقديم مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). يقوم المضارب بإستثمار رأس مال المضاربة في عمل أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته وفق حصة متفق عليها في الربح الناتج. رب المال لا يشترك في إدارة نشاط المضاربة. يقوم المضارب بتحمل الخسارة في حال فشله، إهماله أو مخالفته لأي من شروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا يتحمل رب المال الخسارة. بموجب عقد المضاربة تعمل المجموعة إما كمضارب أو كرب المال، حسب الحالة.

يتم إثبات إستثمارات المضاربة بالقيمة العادلة لموجودات المضاربة صافي مخصص الإضمحلال، إذا وجد، ويتم سداد المبالغ المسددة من رأس مال المضاربة. إذا أدى تقييم موجودات المضاربة الى فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، يثبت مثل هذا الفرق كربح أو خسارة للمجموعة.

هـ) إجارة منتهية بالتمليك

الإجارة (المنتهية بالتمليك) هي إتفاق تقوم فيه المجموعة (كمؤجر) بتأجير موجود لعميل (كمستأجر) (بعد شراء/ إقتناء الموجود المحدد، سواءً من طرف ثالث كبائع أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير)، مقابل دفعات الإيجار المعينة لمدة تأجير/ فترات تأجير معينة، مستحقة الدفع على أساس أجرة ثابتة أو متغيرة.

إتفاقية الإجارة تحدد الموجود المؤجر، مدة الإيجار، أساس حساب الإيجار، توقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه ومعادلة مطبقة خلال مدة الإيجار.

تحفظ المجموعة (المؤجر) بملكية الموجود خلال مدة التأجير. في نهاية مدة التأجير، وعند الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب إتفاقية الإجارة، المجموعة (المؤجر) تقوم ببيع الموجود المؤجر للعميل (المستأجر) لقاء قيمة أسمية بناءً على تعهد بالبيع من المجموعة (المؤجر). الموجودات المؤجرة هي عادة ممتلكات سكنية، عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعادلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل موجود على مدى أقصر من فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3.2 ملخص السياسات المحاسبية (تتمة)

و) مشاركات

تستخدم المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع وتشارك المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. وعادة ما يتم إقامة الشركة ذات الغرض الخاص أو الشراكة كشركة تتولى المشاركة. تتم المشاركة بالأرباح حسب نسبة توزيع متفق عليه مسبقاً للربح غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد تكون المشاركات نقدية أو عينية، حسبما تقيم في وقت إبرام المشاركة. يتم عرض المشاركة بالتكلفة المطفأة محسوماً منها أي إضمحلال.

ز) موجودات ومطلوبات قيد التحويل

تمثل هذه موجودات ومطلوبات البنك البحريني السعودي والتي هي قيد التحويل إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم قياس هذه مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ الإقتناء ويتم لاحقاً قياسها على النحو التالي:

موجودات قيد التحويل:

مبالغ مستحقة من بنوك وقروض وسلف العملاء:

تدرج بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المشطوبة ومخصص الإضمحلال، إن وجدت.

إستثمارات:

تصنف هذه كإستثمارات متاحة للبيع ويتم إدراجها بالقيمة العادلة على أساس المعايير الموضحة في إيضاح 2.3 ح. يتم إثبات أي تغيرات في القيم العادلة بعد تاريخ الإقتناء في الحقوق.

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة.

ح) إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تصنف هذه الإستثمارات كإستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق أو متاحة للبيع أو مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر. تثبت جميع الإستثمارات مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار. يتم احتساب تكلفة الإقتناء المتعلقة بالإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر في القائمة الموحدة للدخل.

بعد الإثبات المبدئي لهذه الإستثمارات، يتم لاحقاً تحديد قيم نهاية الفترة كالتالي:

إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

الإستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وتاريخ استحقاق ثابت والمراد الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق، يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الأضمحلال في قيمتها.

إستثمارات متاحة للبيع

بعد الإثبات المبدئي، إستثمارات الحقوق المصنفة كإستثمارات بالقيمة العادلة ضمن الحقوق يتم الإفصاح عنها "كإستثمارات متاحة للبيع". يتم إعادة القياس عادة بالقيمة العادلة، ما لم تعذر تحديد القيمة العادلة بصورة واقعية، في تلك الحالة يتم قياسها بالتكلفة محسوماً منها الإضمحلال. تدرج التغيرات في الحقوق حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً. عند الاستبعاد أو الإضمحلال فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً "كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن الحقوق، يتم تضمينها في القائمة الموحدة للدخل.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3.2 ملخص السياسات المحاسبية (تتمة)

إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر

تصنف الإستثمارات ضمن هذه الفئة عند الإثبات المبدئي، إذا تم تقييم هذه الإستثمارات على أساس القيمة العادلة وفقاً لسياسة إدارة المخاطر وإستراتيجية إستثماراتها. تتضمن هذه جميع استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة بما فيها إستثمارات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة. تسجل الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في القائمة الموحدة للمركز المالي بالقيمة العادلة. تسجل التغيرات في القيمة العادلة "كمكاسب من إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر" في القائمة الموحدة للدخل.

ي) إستثمارات في شركات زميلة

يتم احتساب إستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة، والتي تم إقتنائها لأغراض إستراتيجية بموجب طريقة الحقوق للمحاسبة. تحتسب إستثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بإستثمارات في شركات زميلة. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة الملكية في المؤسسة أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى.

بموجب طريقة الحقوق، يتم إثبات الإستثمار في الشركة الزميلة في الميزانية بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الإقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم إثبات الخسائر التي تجاوزت تكلفة الإستثمار في الشركة الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابة عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغيرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتصحح عنها إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركة الزميلة والمجموعة متطابقة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة الحقوق، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة إضمحلال إضافية لحصة إستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال الإستثمارات في الشركات الزميلة. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة بإحتساب قيمة الإضمحلال الذي يعد الفرق بين القيمة القابلة للإسترداد والقيمة المدرجة لشركة الزميلة وتثبت المبلغ في القائمة الموحدة للدخل.

يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من المعاملات مع الشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين مكاسب/خسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الإستثمار أعلاه في شركة زميلة في الحقوق.

ك) إستثمارات عقارية

الإستثمارات العقارية هي تلك المحتفظ بها لإكتساب الإيجارات و/أو لزيادة قيمتها السوقية. تسجل هذه مبدئياً بالتكلفة، متضمنة تكاليف الشراء المرتبطة بالعقار.

بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس جميع الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للدخل كربح أو خسارة في الإستثمارات العقارية. يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات العقارية بناءً على تقييمات يتم عملها من قبل مقيمين مستقلين أو باستخدام النماذج الداخلية بافتراضات ثابتة.

ل) مباني ومعدات

تعرض المباني والمعدات بالتكلفة بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي إضمحلال في القيمة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع المباني والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة ملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3.2 ملخص السياسات المحاسبية (تتمة)

(ل) مباني ومعدات (تتمة)

- معدات وبرامج الحاسب الآلي	3 - 5 سنوات
- أثاث ومعدات مكتبية	3 - 5 سنوات
- مركبات	5 سنوات
- تحسينات على العقارات المستأجرة	على فترة عقد التأجير

(م) الشركات التابعة المقتناة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المقتناة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنا عشر شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبنء منفصل في القائمة الموحدة للمركز المالي "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و "مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع". يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بقيمتها المدرجة أو قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة البيع أيهما أقل. أي خسارة إضمحلال ناتجة تخفض القيمة المدرجة للموجودات. لا يتم إستهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

(ن) دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب دمج الأعمال بإستخدام طريقة الشراء للمحاسبة. تتضمن هذه إثبات الموجودات المحددة (متضمنة الموجودات غير الملموسة غير المثبتة مسبقاً) والمطلوبات (متضمنة الإلتزامات المحتملة وباستثناء إعادة الهيكلة المستقبلية) للأعمال المقتناة بالقيمة العادلة. يتم إثبات أي زيادة في تكلفة الإقتناء على القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المقتناة كشهرة. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من القيم العادلة لصافي الموجودات المحددة المقتناة، فإنه يتم إثبات الخصم من الإقتناء (الشهرة السالبة) مباشرة في القائمة الموحدة للدخل في سنة الإقتناء. يتم قياس الشهرة المقتناة من دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة، التي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال على حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة المقتناة. يتم إثبات المكسب الناتج من دمج الأعمال، والذي يعد الزيادة لحصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة المقتناة على تكلفة دمج الأعمال كمكسب في القائمة الموحدة للدخل. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر إضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر من ذلك إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

(س) إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة إضمحلال ضمن القائمة الموحدة للدخل.

يتم تحديد الإضمحلال كما يلي:

1. للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الإضمحلال بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي؛
2. للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الإضمحلال هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة؛ و
3. للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الإضمحلال يحسب بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لموجود مالي مماثل.

للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع فإن إسترجاع خسائر الإضمحلال يتم بإضافتها إلى التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن الحقوق.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3.2 ملخص السياسات المحاسبية (تتمة)

(س) إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية (تتمة)
بالإضافة إلى ذلك، يتم عمل مخصص لتغطية إضمحلال موجودات محددة للمجموعة حيثما يوجد إنخفاض في تدفقاتها النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يمكن قياسها.

(ع) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة للمجموعة وأن المجموعة تعترف إما السداد على أساس صافي المبلغ أو تعترف بتحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

(ف) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي إلزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ص) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الأجانب، وتُستحق هذه المكافآت بناءً على رواتب الموظفين عند إنهاء الخدمة وعدد سنوات الخدمة، ولكن بشرط إتمام حد أدنى من الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على فترة الخدمة. أما بما يخص موظفيها البحرينيين، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات نظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تحسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن التزامات المجموعة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي تحسب كمصروفات عند تكبدها.

(ق) إثبات الإيراد

المراجعات المستحقة القبض

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بداية العقد، فإنه يتم إثبات الدخل على أساس القسط الثابت على الفترة المتبقية. يعلق إثبات الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن إسترداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون أقساط المراجعات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

صكوك الشركات

يتم إثبات الدخل من صكوك الشركات على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد لذلك النوع من الصكوك. يعلق إثبات الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن إسترداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

المضاربات

يتم إثبات الدخل من معاملات المضاربة عند وجود الحق لاستلامها أو يتم الإعلان عن هذه من قبل المضارب أيهما أسبق. في حال الخسائر في المضاربة، تثبت حصة المجموعة من الخسائر إلى الحد الذي يتم فيه خصم الخسائر من حصة رأس المال المضارب.

أرباح الأسهم

يتم إثبات الإيراد عندما تكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعات أرباح الأسهم.

إجارة منتهية بالتملك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتملك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإجارة المنتهية بالتملك المتعثرة. يعلق الدخل الفعلي عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3.2 ملخص السياسات المحاسبية (تتمة)

(ق) إثبات الإيراد (تتمة)

مشاركات

يتم إثبات دخل المشاركة عند وجود الحق لإستلام المدفوعات أو التوزيعات في حال الخسائر في المشاركات. تثبت حصة المجموعة من هذه الخسائر إلى الحد الذي يتم فيه خصم الخسائر من حصة رأس المال المشارك.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق منوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية للرسوم المدفوعة مقدماً والرسوم المستحقة مبكراً. يتم إثبات هذه الرسوم عند استحقاقها إلى الحد التي تعتبر فيها الرسوم معززة للعائد، فأنها تثبت على فترة العقود التمويلية. دخل الرسوم من معاملات الخدمات: يتم إثبات الرسوم الناتجة من تمويل الشركات والخدمات الاستشارية وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.

القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية. بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يجريه مثنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً من ذلك، قد يعتمد التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي تعد نفسها بشكل أساس أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة بمعدلات الربح الحالية للعقود التي هي بنفس الشروط وخصائص المخاطر.

بالنسبة للإستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح الحالية للإستثمارات التي لها شروط وخصائص مماثلة للمخاطر.

(ر) عملات أجنبية

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي بأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم إثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن التحويل في القائمة الموحدة للدخل. الموجودات غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تسجيلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل مكاسب أو خسائر البنود غير النقدية المصنفة "كمتاحة للبيع" وإستثمار في شركات زميلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك حتى تباع أو تستبعد الموجودات المعنية فإنه في هذه الحالة يتم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل. يتم إثبات مكاسب الناتجة عن تحويل الموجودات غير النقدية المصنفة "كدرجة بالقيمة العادلة من ضمن الأرباح أو الخسائر" مباشرة في القائمة الموحدة للدخل.

(ش) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيها المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

(ت) إستبعاد الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو قيام المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت للملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة المدرجة الأصلية للموجود وأعلى ثمن يمكن أن تقوم المجموعة بدفعه، أيهما أقل.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3.2 ملخص السياسات المحاسبية (تتمة)

ث) إستبعاد المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغاءه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد، ويتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

خ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في القائمة الموحدة للمركز المالي.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم إثبات توزيعات أرباح الأسهم العادية كمطلوب ويتم خصمها من الحقوق عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات أرباح أسهم السنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ قائمة المركز المالي كحدث بعد تاريخ قائمة المركز المالي.

ذ) حقوق حاملي حسابات الإستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح والمخصصات المتعلقة بها بعد حسم المبالغ المدفوعة. تحسب حصة حاملي حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس الدخل الناتج من حسابات الإستثمار بعد حسم حصة المضارب. تحتسب المصروفات التشغيلية من أموال المساهمين ولا يتم تضمينها في الحساب. إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الإستثمار في الدخل هي إجمالي دخل الإستثمار محسوماً منه دخل مساهمي "البنك" (كمضارب ورب المال). يحول جزء من الدخل الناتج من حقوق حاملي حسابات الإستثمار لإحتياطي تسوية الأرباح وحصة المضارب وإحتياطي مخاطر الإستثمار والمتبقي سيتم توزيعه على حاملي حسابات الإستثمار.

غ) الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي المعدل للبنك، تقع مسئولية دفع الزكاة على مساهمي البنك.

أ.أ) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك ومراجحات مستحقة القبض لدى بنوك بتاريخ إستحقاق تعاقدية أقل من 90 يوماً.

أ.ب) وكالات مستحقة الدفع

تقبل المجموعة ودائع العملاء بموجب ترتيبات الوكالات التي بموجبها يمكن دفع عائد للعملاء. لا توجد أي قيود على المجموعة لإستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة.

أ.ج) التمويل المشترك والتمويل الذاتي

الإستثمارات، التمويل والذمم المستحقة القبض التي يتم تمويلها بشكل مشترك من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار تصنف تحت "تمويل مشترك" في القائمة المالية الموحدة والإستثمارات، التمويل والذمم المستحقة القبض الممولة بصورة فردية من قبل المجموعة تصنف تحت "تمويل ذاتي".

تستخدم حقوق حاملي حسابات الإستثمار لتمويل المراجعة والوكالات المستحقة من البنوك وغير البنوك.

أ.د) إحتياطي مخاطر الإستثمار

وهو مبلغ تخصصه المجموعة من دخل حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، بهدف تعويض الخسائر المستقبلية لحاملي حسابات الإستثمار.

أ.هـ) الإيرادات المحظورة في الشريعة الإسلامية

المجموعة ملتزمة بالمساهمة في الأعمال الخيرية لأي دخل يتحقق من مصادر غير إسلامية. وبناءً عليه، فإن أي مكسب محظور شرعاً يحمل على مبالغ التبرعات للبنك لإستخدامها لأغراض خيرية إجتماعية.

3. تصنيف الأدوات المالية على أساس القياس

كما في 31 ديسمبر 2011، تم تصنيف الأدوات المالية على النحو التالي:

موجودات				
مالية مدرجة				
بالقيمة العادلة				
ضمن الأرباح أو				
الخسائر				
المجموع	المطفاة	متاحة للبيع	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
72,318	72,318	-	-	نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي
125,027	125,027	-	-	صكوك مصرف البحرين المركزي
135,698	135,698	-	-	مرايجات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
49,650	49,650	-	-	صكوك الشركات
193,089	193,089	-	-	مرايجات ومضاربات
66,477	66,477	-	-	إجارة منتهية بالتمليك
11,711	11,711	-	-	مشاركات
27,750	19,628	8,122	-	موجودات قيد التحويل
223,320	-	19,383	203,937	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
14,856	14,856	-	-	ذمم مدينة
919,896	688,454	27,505	203,937	
مطلوبات مالية				
مدرجة بالقيمة				
العادلة ضمن				
الأرباح أو الخسائر				
المجموع	مطلوبات مالية	متاحة للبيع	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
104,573	104,573	-	-	المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
515,147	515,147	-	-	مرايجات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
66,585	66,585	-	-	وكالات من غير البنوك
7,633	7,633	-	-	حسابات جارية للعملاء
10,371	10,371	-	-	مطلوبات قيد التحويل
16,256	16,256	-	-	مطلوبات مالية أخرى
720,565	720,565	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. تصنيف الأدوات المالية على أساس القياس (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2010، تم تصنيف الأدوات المالية على النحو التالي:

موجودات مالية				موجودات مالية				
موجودة بالقيمة				موجودة بالقيمة				
العادلة ضمن				العادلة ضمن				
الأرباح أو الخسائر				الأرباح أو الخسائر				
ألف دينار بحريني				ألف دينار بحريني				
الموجودات				الموجودات				
95,791	95,791	-	-	95,791	95,791	-	-	نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي
68,632	68,632	-	-	68,632	68,632	-	-	صكوك مصرف البحرين المركزي
137,299	137,299	-	-	137,299	137,299	-	-	مرابحاث مستحقة القبض من البنوك
60,959	60,959	-	-	60,959	60,959	-	-	صكوك الشركات
133,881	133,881	-	-	133,881	133,881	-	-	مرابحاث ومضاربات
56,756	56,756	-	-	56,756	56,756	-	-	إجارة منتهية بالتمليك
8,127	8,127	-	-	8,127	8,127	-	-	مشاركات
57,432	48,629	8,803	-	57,432	48,629	8,803	-	موجودات قيد التحويل
212,432	-	13,097	199,335	212,432	-	13,097	199,335	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
11,763	11,763	-	-	11,763	11,763	-	-	ذمم مدينة
843,072	621,837	21,900	199,335	843,072	621,837	21,900	199,335	
مطلوبات مالية				مطلوبات مالية				
مدرجة بالقيمة				مدرجة بالقيمة				
العادلة ضمن الأرباح				العادلة ضمن الأرباح				
أو الخسائر				أو الخسائر				
ألف دينار بحريني				ألف دينار بحريني				
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار				
101,300	101,300	-	-	101,300	101,300	-	-	مرابحاث ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
456,447	456,447	-	-	456,447	456,447	-	-	وكالات من غير البنوك
57,362	57,362	-	-	57,362	57,362	-	-	حسابات جارية للعملاء
5,171	5,171	-	-	5,171	5,171	-	-	مطلوبات قيد التحويل
12,697	12,697	-	-	12,697	12,697	-	-	مطلوبات مالية أخرى
18,465	18,465	-	-	18,465	18,465	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
651,442	651,442	-	-	651,442	651,442	-	-	

4. نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي

2010	2011	احتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	نقد وأرصدة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي	
18,967	19,270	أرصدة لدى بنوك أخرى	
73,945	45,410		
2,879	7,638		
95,791	72,318		

5. مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
137,299	133,813	دول مجلس التعاون
-	1,885	أوروبا
<u>137,299</u>	<u>135,698</u>	

تتضمن هذه بعض استثمارات الوكالة المستحقة القبض في مرابحات السلع. إضافة لتلك المبالغ، بلغت الأرباح المؤجلة من المرابحات مستحقة القبض من البنوك 15,000 دينار بحريني (2010: 107,000 دينار بحريني). يتكون هذا من 10,759 ألف دينار بحريني (2010: 18,465 ألف دينار بحريني) من موجودات بتمويل مشترك و 124,939 ألف دينار بحريني (2010: 188,834 ألف دينار بحريني) من موجودات بتمويل ذاتي.

6. تمويل مرابحات

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
116,080	137,036	مرابحات - إجمالي
(1,508)	(1,653)	محسوم منها: مخصص الإضمحلال
<u>114,572</u>	<u>135,383</u>	مرابحات - صافي

يتم إظهار المرابحات والمضاربات بعد حسم الأرباح المؤجلة البالغة 23,957,000 دينار بحريني (2010: 23,480,000 دينار بحريني). يتكون هذا من 5,497 ألف دينار بحريني (2010: لا شيء) من موجودات بتمويل مشترك و 187,592 ألف دينار بحريني (2010: 133,881 ألف دينار بحريني) من موجودات بتمويل ذاتي.

7. التغيرات في المخصصات

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	1,508	الرصيد في بداية السنة
1,508	645	مخصصات خلال السنة
<u>1,508</u>	<u>2,153</u>	الرصيد في نهاية السنة

8. إجارة منتهية بالتمليك

تمثل هذه صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة للفترة سواء كانت تقريبية أو تغطي أجزاء رئيسية للأعمار الإنتاجية المقدرة لمثل هذه الموجودات. تنص وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب إتفاقية التأجير.

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
33,246	56,756	فيما يلي التغيرات في موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك
27,252	16,370	في 1 يناير
(3,742)	(6,149)	إضافات خلال السنة - صافي
-	(500)	استهلاك موجودات الإجارة
<u>56,756</u>	<u>66,477</u>	مخصص
		في 31 ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

8. إجارة منتهية بالتمليك (تتمة)

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية هي كالتالي:

2010	2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
18,860	18,162
23,340	29,096
14,556	19,219
56,756	66,477
2010	2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
3,114	2,735
3,555	3,137
50,087	60,605
56,756	66,477

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية هي كالتالي:

مستحق الدفع خلال سنة واحدة
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات
مستحق الدفع بعد 5 سنوات
في 31 ديسمبر

تتقسم الإجارة المنتهية بالتمليك إلى فئات الموجودات التالية

طائرات
مكائن
أراضي ومباني

بلغ الإستهلاك التراكمي للموجودات الخاضعة لإجارة منتهية بالتمليك 6,008,000 دينار بحريني (2010: 4,402,000 دينار بحريني).

9. موجودات ومطلوبات قيد التحويل

تمثل هذه موجودات ومطلوبات البنك البحرينى السعودى التي تستحق عليها فوائد، وأغلبيتها مملوكة من قبل الشركة التابعة للبنك. كما هو بتاريخ قائمة المركز المالى، فإن تحويل الشركة التابعة إلى عمليات تتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية هي قيد التنفيذ؛ وبناءً على ذلك، تم إدراج هذه الموجودات والمطلوبات كبنء منفصل في مقدمة القائمة الموحدة للمركز المالى. فيما يلي تفاصيل الموجودات والمطلوبات قيد التحويل:

2010	2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
757	-
47,872	19,628
8,803	8,122
57,432	27,750
5,171	7,633
5,171	7,633

الموجودات

مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
قروض وسلف العملاء
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

المطلوبات

مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية

تدرج القروض والسلف المدرجة ضمن الموجودات والمطلوبات قيد التحويل أعلاه، بعد حسم القيمة المخفضة البالغة 3,983,000 دينار بحريني التي تم عملها من قبل المجموعة مقابل الموجودات المحتفظ بها من قبل الشركة التابعة في وقت الإقتناء. تشتمل القيمة المخفضة على مبلغ وقدره 1,508,000 دينار بحريني (2010: 2,133,000 دينار بحريني) للتعديلات الخاصة مقابل تسهيلات محددة وقيمة مخفضة عامة بمبلغ وقدره 2,475,000 دينار بحريني (2010: 1,850,000 دينار بحريني) كتعديلات للقيمة العادلة حسب ما يتطلبه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال. تدرج الشركة التابعة هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال، وفقاً لسياستها المحاسبية للقروض والذمم المدينة الموضوعة من قبل المؤسسة. متضمنة في الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة هي بعض الإستثمارات التي اتخذت مقابلها المجموعة قيمة عادلة مخفضة بإجمالي 330,000 دينار بحريني (2010: 330,000 دينار بحريني).

9. موجودات ومطلوبات قيد التحويل (تتمة)

يتضمن الدخل من عقود التمويل على مبلغ وقدره 1,727 ألف دينار بحريني (2010 : 4,963 ألف دينار بحريني) ناتج من الموجودات قيد التحويل. يتضمن الربح من وكالة من غير البنوك على مبلغ وقدره 18 ألف دينار بحريني (2010: 1,557 ألف دينار بحريني) ناتج من المطلوبات قيد التحويل. بالإضافة إلى الموجودات قيد التحويل أعلاه، يوجد لدى الشركة التابعة وديعة اعتيادية بمبلغ وقدره 16,088 ألف دينار بحريني (2010: 14,655 ألف دينار بحريني) لدى مصرف البحرين المركزي.

10. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع يتم إستخراجها من أسعار السوق المسعرة في الأسواق النشطة، إذا توفرت. القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع الغير مسعرة يتم تقديرها بإستخدام وسائل التقييم المناسبة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي بتقنيات التقييم للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

يوضح الجدول تحليل الأدوات المالية المدرجة بالقيمة ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي:

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
203,937	198,742	460	4,735	الموجودات المالية بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر
19,383	5,278	-	14,105	الموجودات المالية المتاحة للبيع
223,320	204,020	460	18,840	

خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 و 2010، لم تكن هناك أية تحويلات بين قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 والمستوى 2.

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2010
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
199,334	189,759	482	9,093	الموجودات المالية بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر
13,098	-	-	13,098	الموجودات المالية المتاحة للبيع
212,432	189,759	482	22,191	

فيما يلي القيم العادلة للإستثمارات المدرجة في الصكوك، مقارنة بالمبالغ المدرجة:

2010	2011	القيمة المدرجة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	القيمة العادلة
129,590	174,677	
130,355	175,417	

11. استثمار في شركة زميلة

لدى المجموعة إستثمار في بنك السلام الجزائر، وهو بنك غير مدرج تأسس في الجزائر. وكان مسجل كإستثمار في شركة زميلة لغاية 2010. وبعد ذلك، وبسبب خفض الملكية، لم تعد المجموعة تملك تأثيراً هاماً. وبناءً عليه، فقد سجل هذا الاستثمار كجزء من الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة في القائمة الموحدة للمركز المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

12. ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً

2010	2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
1,807	1,590
683	479
650	1,359
716	422
8,623	11,428
12,479	15,278

ربح مستحق القبض على مرابجات ومضاربات
إيجار مستحق القبض على موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك
ربح مستحق القبض على الصكوك
مبالغ مدفوعة مقدماً
ذمم مدينة أخرى

تشمل الذمم المدينة الأخرى مبلغ 4,060 ألف دينار بحريني (2010: 1,623 ألف دينار بحريني) متعلقة ببيع الاستثمارات.

13. مطلوبات أخرى

2010	2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
4,626	4,325
7,029	5,379
3,440	2,438
669	670
229	276
15,993	13,088

ربح مستحق الدفع
ذمم دائنة ومستحقات
أرباح أسهم مستحقة الدفع
مكافآت نهاية الخدمة
تبرعات مستحقة الدفع

تتضمن التبرعات على مبلغ قدره 7,000 دينار بحريني (2010: 8,000 ألف دينار بحريني) من الإيرادات المحظورة شرعاً المخصصة لغرض التبرعات الخيرية.

14. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

إن أموال حاملي حسابات الاستثمار مختلطة مع أموال المجموعة ويتم استخدامها لتمويل والإستثمار في التمويل بطرق إسلامية ولا يتم منح الأولوية لأي من الأطراف لغرض الإستثمارات وتوزيع الأرباح. وفقاً لشروط القبول لحقوق حاملي حسابات الإستثمار يتم استثمار 100% من هذه المبالغ مع الأخذ في الاعتبار متوسط الأعمار ذات الصلة، إن وجدت. تتراوح حصة المضارب في الربح بين 40% و50%. يتم احتساب المصروفات التشغيلية على أموال المساهمين ولا يتم تضمينها في الحساب.

تتكون الأرصدة من حسابات التوفير وقدرها 7,829,000 دينار بحريني (2010: 6,537,000 دينار بحريني) وحسابات تحت الطلب وقدرها 8,427,000 دينار بحريني (2010: 11,928,000 دينار بحريني).

فيما يلي عائد الموجودات المستثمرة المشتركة وتوزيعات حاملي حسابات الاستثمار:

2010	2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
393	278
(177)	(125)
216	153

إجمالي العائد من الموجودات المختلطة
حصة المجموعة كمضارب
توزيعات حقوق حاملي حسابات الإستثمار

إن متوسط عائد الربح لحاملي حسابات الإستثمار هو 1.00% (2010: 1.00%)

15. حقوق الملاك

15.1 رأس المال

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
200,000	200,000	المصرح به
142,577	149,706	2,000,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم الصادر والمدفوع بالكامل بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم الرصيد في بداية السنة - 1,497,063,825 (2012: 1,425,775,075) سهم الصادر خلال السنة - لا شيء (2010: 71,288,750) سهم
7,129	-	
149,706	149,706	

وفقاً لقرار المساهمين، قام البنك خلال سنة 2010 بإصدار سهم منحة واحد لكل عشرين سهم محتفظ به. بلغ هذا 5% من رأس المال المدفوع مما أدى إلى استخدام 7,129,000 دينار بحريني من الأرباح المبقاة لهذا الغرض.

15.2 إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي ربح للسنة إلى الإحتياطي القانوني. يجوز للبنك أن يقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي، عندما يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

15.3 إحتياطي الإستثمار

يمثل هذا الإحتياطي المكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الإستثمارات والإستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر، وهي غير متاحة للتوزيع وفقاً لسياسات البنك حتى يتم تحويلها مرة أخرى إلى الأرباح المبقاة عند بيع الموجود وتحقيق المكاسب. ونتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25، لم يعد هذا الإحتياطي مطلوباً للإفصاح عنه بشكل منفصل.

16. دخل من عقود تمويل

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,331	585	دخل من المرابحات والوكالات المدينة من بنوك
13,747	12,336	دخل من تمويل المرابحات والمضاربات
673	773	دخل من المشاركات
2,715	6,106	دخل من إستثمارات الصكوك
6,981	10,462	دخل من الإجارة المنتهية بالتمليك*
25,447	30,262	

* تم الإفصاح عن الاستهلاك للإجارة المنتهية بالتمليك في القائمة الموحدة للدخل.

17. رسوم وعمولات ومكاسب تحويل عملات أجنبية

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,269	675	رسوم وعمولات متعلقة بالتمويل والمعاملات
876	517	أمانة ورسوم أخرى
839	1,108	مكاسب تحويل العملات
2,552	-	دخل آخر
5,536	2,300	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

18. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع المجموعة بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية.

فيما يلي الأرصدة الهامة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2011:

2011				
		أعضاء مجلس الإدارة والشركات		
المجموع	الإدارة العليا	المتعلقة بهم	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
36,549	150	778	35,621	الموجودات:
258	140	118	-	مرابحات
2,179	79	-	2,100	إجارة منتهية بالتمليك
1,356	7	16	1,333	مشاركات
				ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة
				المطلوبات وحاملي حسابات الاستثمار
4,832	453	1,090	3,289	وكالات من غير البنوك
4,573	189	355	4,029	حسابات جارية للعملاء
204	74	130	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
3,380	-	-	3,380	إرتباطات
-	-	-	-	إلتزامات محتملة

فيما يلي الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

2011				
		أعضاء مجلس الإدارة والشركات		
المجموع	الإدارة العليا	المتعلقة بهم	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,840	12	16	1,812	الدخل:
				دخل من عقود تمويل
				المصروفات:
121	52	35	34	ربح من وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
3	1	1	1	حصة الأرباح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار

18. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الأرصدة الهامة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2010:

2010				
أعضاء مجلس				
المجموع	الإدارة العليا	الإدارة والشركات	شركات زميلة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	المتعلقة بهم	ومشاريع مشتركة	
		ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
21,744	37	54	21,653	الموجودات:
18,357	175	3,114	15,068	مرايحات
7,919	89	-	7,830	إجارة منتهية بالتمليك
21	21	-	-	مشاركات
3,274	6	8	3,260	موجودات قيد التحويل
				ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
				المطلوبات وحاملي حسابات الاستثمار
4,873	125	1,297	3,451	وكالات من غير البنوك
7,922	333	161	7,428	حسابات جارية للعملاء
1,418	1,292	91	35	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
4,310	-	-	4,310	إرتباطات
1,612	-	63	1,549	التزامات محتملة

فيما يلي الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

2010				
أعضاء مجلس				
المجموع	الإدارة العليا	الإدارة والشركات	شركات زميلة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	المتعلقة بهم	ومشاريع مشتركة	
		ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
3,112	17	150	2,945	الدخل:
				دخل من عقود تمويل
				المصروفات:
215	43	54	118	ربح من وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
5	1	1	3	حصة الأرباح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار

بلغت تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين للسنة والمشملة فقط على مكافآت قصيرة الأجل مبلغ وقدره 1,438 ألف دينار بحريني (2010: 1,695 ألف دينار بحريني).

19. إرتباطات والتزامات محتملة

لدى المجموعة الإرتباطات التالية:

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		إلتزامات محتملة نيابة عن العملاء
		خطابات ضمان
6,773	5,270	إعتمادات مستندية
1,645	1,301	خطابات قبول
432	406	
8,850	6,977	
		إرتباطات غير قابلة للنقض غير مستخدمة
		إرتباطات تمويلية غير مستخدمة
27,970	25,591	إرتباطات غير ممولة غير مستخدمة
7,583	8,283	إرتباطات رأسمالية غير مستخدمة
1,502	1,398	
37,055	35,272	
45,905	42,249	

تلتزم الاعتمادات المستندية والضمانات (متضمنة الإعتمادات المستندية المعززة) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل من الوفاء بإلتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للإرتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الإرتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل الاحتياجات النقدية المستقبلية.

إرتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في عقود تأجير تشغيلية لمدة خمس سنوات لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		خلال سنة واحدة
429	646	بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات
85	1,113	
514	1,779	

20. إدارة المخاطر

20.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مسئولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، وهي بدورها تنقسم إلى مخاطر متاجرة وغير متاجرة. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر والمخاطر التشغيلية. لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. ويتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للمجموعة.

هيكلية إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة هو المسئول بصورة نهائية عن تحديد ومراقبة المخاطر؛ وبالرغم من ذلك، توجد هناك هيئات مستقلة مسئولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول ككل عن إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

اللجنة التنفيذية

إن اللجنة التنفيذية هي المسئولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل المجموعة.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر/الائتمان

توصي لجنة المخاطر / الائتمان سياسة المخاطر وإطارها للمجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وفحص الضغوطات وتقديم تقارير للمجلس ولجان المجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، إعتداد ومراقبة المعاملات الائتمانية للأفراد هو جزء من مسئوليات لجنة المخاطر / الائتمان.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف لإدارة الموجودات والمطلوبات لقائمة المركز المالي للمجموعة من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والموائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي، سجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم قائمة المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة، ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة تدقيق المجلس

يتم تعيين لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة البنك. تساعد لجنة تدقيق مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ونظام قياس تقييم المخاطر ومقارنتها بالمركز الرأسمالي للمجموعة وأساليب مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر البنك من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي جميع نتائج التقييمات مع الإدارة العليا، ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته مباشرة الى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تقاس مخاطر المجموعة باستخدام أساليب تعكس كلاً من الخسائر المتوقع بأن تنشأ في الظروف الاعتيادية والخصائر غير المتوقعة، والتي هي عبارة

20. إدارة المخاطر (تتمة)

20.1 المقدمة (تتمة)

قياس المخاطر وأنظمة التقارير (تتمة)

عن الخسارة الفعلية النهائية المقدرة على أساس النماذج الإحصائية. إن النماذج المستخدمة من الإحتمالات المستمدة من التجربة التاريخية، معدلة بحيث تعكس البيئة الاقتصادية. كما تقوم المجموعة بإجراء فحوصات على أساس أسوأ الحالات والأحداث التاريخية الصعبة التي قلما تحدث ولكنها حدثت في الواقع.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع مزيد من التركيز على صناعات مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تراقب وتقيس المجموعة المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل، السيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، لجنة الائتمان / المخاطر ورؤساء كل الأقسام. يتضمن التقرير إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان والتنبؤات القياسية للائتمان واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة عن مخاطر الصناعة، مخاطر العميل والمخاطر الجغرافية على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة. يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي للمدير المالي وجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام حدود السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة وبالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

زيادة تركيز المخاطر

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين. من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على المحافظة على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءً على ذلك.

20.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من طريقة متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع أطراف أخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة المخاطر الائتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع أطراف أخرى في ظروف ملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (باستثناء التعرض الحكومي) لبنود القائمة الموحدة للمركز المالي. يوضح الحد الأقصى لإجمالي المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

20. إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

صافي الحد الأقصى للتعرض 2010	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2011
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
2,879	7,638
137,299	135,698
61,724	49,650
100,642	148,243
65,777	63,277
8,127	11,711
48,629	8,708
9,399	14,017
434,476	438,942
33,652	34,848
468,128	473,790

الموجودات
أرصدة لدى بنوك أخرى
مراjbات مستحقة القبض من البنوك
صكوك الشركات
مراjbات ومضاربات
إجارة منتهية بالتمليك
مشاركات
موجودات قيد التحويل
ذمم مدينة
المجموع
إرتباطات والتزامات محتملة
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

أينما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل مراjbات ومضاربات ومشاركات وصكوك وإجارة منتهية بالتمليك. تشمل عقود المراjbات على أراضي ومباني وسلع ومركبات وأخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. أنواع الأدوات المالية هي:

المراjbات

يقوم البنك بترتيب معاملات المراjbات من خلال شراء موجود (والتي تمثل موضوع المراjbة) وإعادة بيع هذا الموجود للعميل (المستفيد) وذلك بعد إضافة هامش الربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة بالإضافة إلى هامش الربح) على أقساط من قبل العميل خلال فترة زمنية متفق عليها.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضعة للإجارة المنتهية بالتمليك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة، شريطة سداد جميع أقساط الإجارة. (أ) إن النوعية الائتمانية للأرصدة مع البنوك والمراjbات مستحقة القبض من البنوك الخاضعة لمخاطر ائتمانية هي كالتالي:

31 ديسمبر 2011

فات موعد إستحقاقها أو مضمحلة بشكل	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة		
		فئة A	فئة B
المجموع	فردى	غير مصنفة	ألف دينار بحريني
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
7,637	-	123	54
135,698	-	40,188	29,706
143,335	-	40,311	29,760

أرصدة لدى البنوك
مراjbات ووكالات مستحقة القبض من البنوك

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

20. إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

أنواع مخاطر الائتمان (تتمة)

31 ديسمبر 2010

المجموع	فات موعد إستحقاقها أو		لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة		أرصدة لدى البنوك مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
	مضمحلة بشكل فردي	مضمحلة بشكل فردي	فئة A	فئة B	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2,879	-	239	36	2,604	
137,299	-	37,362	15,084	84,853	
140,178	-	37,601	15,120	87,457	

إن الفئات المشار إليها في الجداول أعلاه هي موضوعة من قبل واحدة أو أكثر من وكالات التصنيف الدولية الأربع (ستاندرز وبورز، موديز، فيتش وكابيتل انتليجنز). إن التعرضات غير المصنفة هي لدى مؤسسات مالية متعددة عالية الجودة في الشرق الأوسط، والتي لم يتم تصنيفها من قبل وكالات تصنيف الائتمانية. في رأي الإدارة، بأن هذه التصنيفات تعادل "A" للبنوك المصنفة.

ب) إن النوعية الائتمانية لصكوك الشركات والمرابحات والمضاربات والإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركات والموجودات قيد التحويل والتمويل الخاضعة لمخاطر ائتمانية، بناءً على التصنيفات الائتمانية الداخلية وهي كالتالي:

31 ديسمبر 2011

المجموع	فات موعد إستحقاقها ولكنها		دون المستوى ولكنها		مرضية	صكوك الشركات مرابحات ومضاربات إجارة منتهية بالتمليك مشاركات موجودات قيد التحويل ذمم مدينة
	مضمحلة	غير مضمحلة	غير مضمحلة	مراقبة		
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
49,650	-	-	-	-	49,650	
148,243	3,592	15,250	9,019	-	120,382	
63,277	382	7,979	3,336	6,499	45,081	
11,711	-	60	-	159	11,492	
8,708	-	-	-	-	8,708	
14,017	-	-	44	48	13,925	
295,606	3,974	23,289	12,399	6,706	249,238	

31 ديسمبر 2010

المجموع	فات موعد إستحقاقها ولكنها		دون المستوى ولكنها		مرضية	صكوك الشركات مرابحات ومضاربات إجارة منتهية بالتمليك مشاركات موجودات قيد التحويل ذمم مدينة
	مضمحلة	غير مضمحلة	غير مضمحلة	مراقبة		
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
61,724	-	-	-	-	61,724	
100,642	2,948	9,260	-	1,958	86,476	
65,777	-	12,174	195	-	53,408	
8,127	-	-	-	-	8,127	
48,629	-	-	-	-	48,629	
11,317	-	-	-	41	11,276	
296,216	2,948	21,434	195	1,999	269,640	

جميع تصنيفات المخاطر الداخلية مصممة لمختلف الفئات وتستمد وفقاً لسياسة تصنيف المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر العائدة بصورة منتظمة.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

أنواع مخاطر الائتمان (تتمة)

(ج) فيما يلي تحليل المربحات والمضاربات والإجارة المنتهية بالتمليك التي فات موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

31 ديسمبر 2011

المجموع	أكثر من 90 يوماً	من 31 إلى 90 يوماً	من 0 إلى 30 يوماً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
15,251	10,378	58	4,815	مربحات ومضاربات
7,978	6,190	149	1,639	إجارة منتهية بالتمليك
60	60	-	-	مشاركات
23,289	16,628	207	6,454	

31 ديسمبر 2010

المجموع	أكثر من 90 يوماً	من 31 إلى 90 يوماً	من 0 إلى 30 يوماً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
9,260	1,534	7,726	-	مربحات ومضاربات
12,174	12,113	61	-	إجارة منتهية بالتمليك
21,434	13,647	7,787	-	

يتم تغطية جميع المربحات والمضاربات والإجارة المنتهية بالتمليك التي فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة بضمانات تبلغ 27,310 ألف دينار بحريني (2010: 29,933 ألف دينار بحريني). كما في 31 ديسمبر 2011، لدى المجموعة 2,975 ألف دينار بحريني (2010: 2,475 ألف دينار بحريني) كمخصص إضمحلال جماعي وخفض الموجودات.

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي محددة بالمبالغ في قائمة المركز المالي بالإضافة إلى إرتباطات العملاء المفصّل عنها في إيضاح رقم 19، بإستثناء الإرتباطات الرأسمالية. تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية لأفراد بإجمالي 30,039,000 دينار بحريني (2010: 22,148,000 دينار بحريني). إن جميع تسهيلات المعاد تفاوضها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

كما في 31 ديسمبر 2011، كان مبلغ التعرض الائتماني الذي يزيد عن 15% من رأس المال النظامي للمجموعة إلى الأطراف المشاركة كان لا شيء (2010: لا شيء).

قامت المجموعة برهن صكوك معينة لدى مؤسسة مالية بقيمة مدرجة قدرها 11,502 ألف دينار بحريني (2010: لا شيء) كما في 31 ديسمبر 2011 مقابل إقتراض كما في 31 ديسمبر 2011 قدره 8,465 ألف دينار بحريني (2010: لا شيء). هذه الإقتراضات مدرجة في المربحات والوكالات المستحقة الدفع للبنوك.

20.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو قضائية قد تبطل أو تعيق شروط العقد أو الاتفاقيات المعنية أو تؤثر سلباً على عمليات المجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتمتد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2011، رفعت ضد المجموعة قضايا قانونية بمبلغ قدره 2,030,000 دينار بحريني (2010: 1,686,000 دينار بحريني). بناءً على رأي الاستشاريين القانونيين للمجموعة، فإن مجموع المطالبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليست ذات أثر جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

21. التركزات

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنوع أنشطته المالية لتفادي تركيز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

إن توزيع الموجودات والمطلوبات وحاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هو كالتالي:

مطلوبات وحقوق حاملي حسابات إرتباطات والتزامات محتملة 2010			مطلوبات وحقوق حاملي حسابات إرتباطات والتزامات محتملة 2011			الإقليم الجغرافي:
موجودات 2010	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	موجودات 2011	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
43,494	644,613	777,684	42,607	703,561	820,079	دول مجلس التعاون
64	3,855	7,584	-	3,774	5,282	العالم العربي
-	3,265	12,088	-	13,257	32,563	أوروبا
2,861	2,737	49,907	1,421	2,429	54,459	آسيا
-	268	6,990	-	261	10,159	أمريكا الشمالية
-	-	2,345	-	-	1,365	أخرى
46,419	654,738	856,598	44,028	723,282	923,907	
-	201,860	-	-	200,625	-	حقوق الملاك
46,419	856,598	856,598	44,028	923,907	923,907	
مطلوبات وحقوق حاملي حسابات إرتباطات والتزامات محتملة 2010			مطلوبات وحقوق حاملي حسابات إرتباطات والتزامات محتملة 2011			القطاع الصناعي:
موجودات 2010	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	موجودات 2011	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
5,436	22,726	12,158	9,828	76,298	11,008	تجاري وصناعي
211	142,136	207,495	263	128,681	206,540	بنوك ومؤسسات مالية
11,732	102,717	221,884	11,190	77,670	256,175	عقاري
-	29	12,872	-	29	12,573	طيران
2,499	232,667	49,611	1,853	336,464	53,179	أفراد
24,071	86,357	228,176	9,180	71,429	258,711	حكومي وقطاع عام
2,470	68,106	124,402	11,714	32,711	125,721	أخرى
46,419	654,738	856,598	44,028	723,282	923,907	
-	201,860	-	-	200,625	-	حقوق الملاك
46,419	856,598	856,598	44,028	923,907	923,907	

22. مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبتها بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

22.1. مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لمبلغ ونوعية الإستثمارات الممكن قبولها. ويتم مراقبة هذا باستمرار من قبل لجنة الإستثمار للمجموعة. إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع) فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة في أسعار الأسهم، وهي كالتالي:

2011

10% انخفاض		10% زيادة		
التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
(146)	(693)	521	318	مسعرة: دول مجلس التعاون الخليجي
-	(528)	528	-	العالم العربي
(318)	(718)	1,036	-	آسيا
(295)	(4,436)	295	4,436	غير مسعرة

2010

10% انخفاض		10% زيادة		
التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
(667)	(321)	667	321	مسعرة: دول مجلس التعاون الخليجي
(805)	-	805	-	آسيا
(173)	(19,612)	173	19,612	غير مسعرة

تتضمن الموجودات قيد التحويل (الإيضاح 9) على أسهم حقوق الملكية المسعرة والبالغة 1,457 ألف دينار بحريني (2010: 1,632 ألف دينار بحريني) وأسهم حقوق الملكية غير المسعرة والبالغة 2,945 ألف دينار بحريني (2010: 1,733 ألف دينار بحريني). عند تحديد تأثير تقلبات الأسعار المذكورة أعلاه، تم الأخذ في الاعتبار مراكز أسهم الحقوق المتضمنة في الموجودات قيد التحويل.

22.2. مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المجموعة لتقلبات في معدلات الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها. تقوم المجموعة بإثبات دخل بعض موجوداتها المالية على أساس التناسب الزمني. لقد وضعت المجموعة حدود لمخاطر معدل الربح وتتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة. تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كل من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتاريخ إستحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

22. مخاطر السوق (تتمة)

22.2 مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)

2011

التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	
ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	%	
(202)	(0.25)	202	0.25	دولار أمريكي
(409)	(0.25)	409	0.25	دينار بحريني
(27)	(0.25)	27	0.25	جنيه إسترليني

2010

التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	
ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	%	
(246)	(0.25)	246	0.25	دولار أمريكي
(483)	(0.25)	483	0.25	دينار بحريني
(25)	(0.25)	25	0.25	جنيه إسترليني

بالإضافة إلى منتجات التمويل والاستثمار الإسلامي المحققة للأرباح التي تم أخذها في الاعتبار للوصول إلى التأثير على صافي الأرباح، تتضمن الموجودات قيد التحويل على مبلغ وقدره 24,475,000 دينار بحريني (2010: 52,150,000 دينار بحريني) للموجودات المالية ومبلغ وقدره 7,633,000 دينار بحريني (2010: 5,171,000 دينار بحريني) للمطلوبات المالية التي تستحق عليها فوائد. إن المجموعة في مرحلة تحويل هذه إلى عقود تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. إذا تم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات التي تستحق عليها أرباح إلى عقود تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في 1 يناير 2012، فإن التغيير في معدل الربح سيكون 0.25% مما ينتج عنه مكسب أو خسارة بمقدار 42,000 دينار بحريني (2010: 117,000 دينار بحريني).

22.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس دوري للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعية من قبل لجنة الموجودات ومطلوبات المجموعة. إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية التالية بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
24,268	48,825	دولار أمريكي
48,003	43,125	ريال سعودي

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في أسعار صرف العملات هي كالتالي:

2011

التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	
ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	%	
(488)	(1)	488	1	دولار أمريكي إلى دينار بحريني
(431)	(1)	431	1	ريال سعودي إلى دينار بحريني

2010

التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغيير في المعدل	
ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	%	
(243)	(1)	243	1	دولار أمريكي إلى دينار بحريني
(480)	(1)	480	1	ريال سعودي إلى دينار بحريني

23. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة.

يلخص الجدول أدناه بيان الإستحقاق المتوقع لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010:

31 ديسمبر 2011

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	نفاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات:					
72,318	-	4,100	-	68,218	نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي
125,027	11,318	77,039	24,600	12,070	صكوك مصرف البحرين المركزي
135,698	-	-	-	135,698	مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
49,650	-	49,650	-	-	صكوك الشركات
193,089	19,275	81,932	58,707	33,175	مرابحات ومضاربات
66,477	19,219	29,096	8,853	9,309	إجارة منتهية بالتمليك
11,711	194	5,329	407	5,781	مشاركات
27,750	3,460	12,000	6,248	6,042	موجودات قيد التحويل
223,320	7,952	201,263	14,105	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
-	-	-	-	-	إستثمارات في شركة زميلة
2,500	2,500	-	-	-	إستثمارات عقارية
15,278	-	-	392	14,886	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
1,089	-	1,089	-	-	ممتلكات ومعدات
923,907	63,918	461,498	113,312	285,179	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار:					
104,573	-	94,116	10,457	-	مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
515,147	-	230,399	284,748	-	وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
66,585	-	-	-	66,585	حسابات جارية للعملاء
7,633	-	-	-	7,633	مطلوبات قيد التحويل
13,088	-	139	2,101	10,848	مطلوبات أخرى
16,256	-	16,256	-	-	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
723,282	-	340,910	297,306	85,066	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

23. مخاطر السيولة (تتمة)

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتوزيع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة.

يلخص الجدول أدناه بيان الإستحقاق المتوقع لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010:

31 ديسمبر 2010		31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2011	
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	ألف دينار بحريني
95,791	-	18,967	-	76,824	نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي
68,632	-	33,892	14,510	20,230	صكوك مصرف البحرين المركزي
137,299	-	-	-	137,299	مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
60,959	-	60,959	-	-	صكوك الشركات
133,881	11,273	59,607	37,985	25,016	مرابحات ومضاربات
56,756	12,666	27,702	8,058	8,330	إجارة منتهية بالتمليك
8,127	40	190	2,044	5,853	مشاركات
57,432	-	-	43,385	14,047	موجودات قيد التحويل
212,432	-	199,335	13,097	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
7,578	-	7,578	-	-	إستثمارات في شركة زميلة
3,373	3,373	-	-	-	إستثمارات عقارية
12,479	-	-	1,085	11,394	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
1,859	-	1,859	-	-	ممتلكات ومعدات
856,598	27,352	410,089	120,164	298,993	
الموجودات:					
101,300	-	101,300	-	-	مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
456,447	-	159,640	296,807	-	وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
57,362	-	-	-	57,362	حسابات جارية للعملاء
5,171	-	-	-	5,171	مطلوبات قيد التحويل
15,993	-	744	1,838	13,411	مطلوبات أخرى
18,465	-	18,465	-	-	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
654,738	-	280,149	298,645	75,944	

23. مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المخصوصة كما في 31 ديسمبر 2011 و2010:

31 ديسمبر 2011					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	عند الطلب
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وإرتباطات والتزامات محتملة:					
104,573	-	-	3,453	101,120	-
515,147	-	10,923	219,476	284,748	-
66,585	-	-	-	-	66,585
7,633	-	-	-	7,633	-
16,256	-	-	-	16,256	-
33,874	9,458	3,578	5,361	901	14,576
1,398	-	1,398	-	-	-
6,977	-	-	490	342	6,145
10,371	-	139	1,449	8,783	-
9,746	-	811	6,864	2,071	-
772,560	9,458	16,849	237,093	421,854	87,306
31 ديسمبر 2010					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	عند الطلب
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وإرتباطات والتزامات محتملة:					
101,300	-	-	490	100,810	-
456,447	-	19,389	140,251	296,807	-
57,362	-	-	-	-	57,362
5,171	-	-	-	5,171	-
18,465	-	-	-	18,465	-
35,553	13,090	5,749	1,641	2,513	12,560
1,502	-	1,502	-	-	-
8,850	-	494	4,888	2,277	1,191
12,697	-	-	1,114	11,583	-
7,473	-	2,288	3,442	1,743	-
704,820	13,090	29,422	151,826	439,369	71,113

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

24. معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات.
الخزانة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، خدمات التجارة والخزانة متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الإستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل البنك ويقوم بخدمة عملاء البنك بتقديم منتجات إستثمارية وإدارة الصناديق وتقديم إستثمارات بديلة.
رأس المال	يدير رأس مال البنك غير المستخدم عن طريق إستثماره في الأدوات المالية ذات جودة عالية ويتكبد جميع مصروفات إدارة هذه الإستثمارات وإحتساب المصروفات المتعلقة بنظم الحوكمة الرأسمالية.

هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليها المجموعة تقاريرها حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تكاليف التحويل هي على أساس المعدل المجمع والذي يساوي تقريباً تكلفة الأموال. فيما يلي بيان بمعلومات القطاعات:

31 ديسمبر 2011					
المجموع	رأس المال	الإستثمارات	الخزانة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
12,740	2,699	(2,421)	4,581	7,881	الدخل التشغيلي
497	(1,710)	(4,357)	3,638	2,926	نتيجة القطاع
923,907	78,070	294,722	322,645	228,470	معلومات أخرى
923,907	211,493	8,494	118,818	585,102	موجودات القطاع
					المطلوبات والحقوق حسب القطاع
31 ديسمبر 2010					
المجموع	رأس المال	الإستثمارات	الخزانة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
22,379	2,527	5,108	2,890	11,854	الدخل التشغيلي
7,316	(475)	2,070	1,866	3,855	نتيجة القطاع
856,598	86,569	249,994	324,322	195,713	معلومات أخرى
856,598	210,323	8,318	120,220	517,737	موجودات القطاع
					المطلوبات والحقوق حسب القطاع

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون وتحصل على جميع الإيرادات التشغيلية وتتحمل كافة المصروفات التشغيلية في دول مجلس التعاون.

25. موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 54,759 ألف دينار بحريني (2010: 48,137 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة ولا يتم إدراجها في القائمة الموحدة للمركز المالي.

26. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء يقومون بمراجعة امثال المجموعة للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية تتضمن مراجعتهم فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل المجموعة للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

27. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية للمجموعة لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010.

28. الإيرادات والمصروفات المحظورة في الشريعة الإسلامية

خلال السنة، قام البنك باستلام دخل من مؤسسات غير إسلامية بإجمالي 7,000 دينار بحريني (2010: 8,000 دينار بحريني). هذه الأموال تم الاحتفاظ بها كمبالغ مستحقة الدفع لمؤسسات خيرية حيث أنها دخل محظور بموجب قواعد الشريعة الإسلامية.

29. الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباته الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات وتبرعات القرض الحسن وذلك من خلال تبرعاتها للأعمال الخيرية. خلال السنة تكبدت المجموعة مبلغ 60,000 دينار بحريني (2010: 213,000 دينار بحريني) على حساب التبرعات الخيرية.

30. الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومي الغير عادي المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، لقد تقرر تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم إثبات الزكاة في القائمة الموحدة للدخل كمصروف. بلغت الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2011 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك بواقع 3.4 فلس (2010: بواقع 3.5 فلس) للسهم.

وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية، يجب إستبعاد الدخل المكتسب المحظور شرعاً من عمليات الشركة التابعة من قبل المجموعة من تاريخ التحويل. بما إن عمليات الشركة التابعة لا تتوافق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، تم احتساب الإيرادات المحظورة شرعاً وتم الإفصاح عنها في (إيضاح 9). يجب على المساهمين إستبعاد مبالغ الإيرادات المحظورة شرعاً التي تنسب إلى كل سهم من الأسهم عن طريق التبرع بالمبالغ ذات الصلة من الإيرادات المحظورة شرعاً للتبرعات الخيرية. تم تحديد الإيرادات المحظور شرعاً التي يجب التبرع بها من قبل كل مساهم من المساهمين من قبل هيئة الرقابة الشرعية بواقع 1.05 فلس للسهم (2010: 2.06 فلس).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

31. كفاية رأس المال

تتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام إرشادات ونسب موضوعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. بصورة أساسية، إن الهدف الرئيسي لإدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من أنها تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال. لقد التزمت المجموعة بالكامل بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2011 و31 ديسمبر 2010. يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للمجموعة وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال "بازل II" المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي كما يلي:

2010	2011	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
172,765	172,872	قاعدة رأس المال (فئة 1)
631,566	653,391	التعرض المرجح لمخاطر الائتمان
9,700	3,416	التعرض المرجح لمخاطر السوق
58,372	36,767	التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية
699,638	693,574	مجموع التعرض المرجح للمخاطر
%24.7	%24.9	كفاية رأس المال
%12.0	%12.0	الحد الأدنى المطلوب

مثالاً على قدرة حلقات نمو الأشجار على تمكيننا من التعرف على المناخ الذي تزامن مع فترة نموها هو كيفية تمكن العلماء من استخدام هذه الحلقات لتحديد دورات نينو المنظمة والتي ظهرت قبل بروز الألية الحديثة للاحتفاظ بالسجلات. إن أقدم حلقة نمو مكتملة هي من شجرة في جنوب ألمانيا وتعود إلى ما يزيد على 10.000 سنة. نستلهم في مصرف السلام من هذه الظاهرة أثناء قيامنا بدراسة توجهات العصر والتي نبتكر على أساسها فرص الغد.